الأمم المتحدة S/2022/818

مجلس الأمن

Distr.: General
1 November 2022
Arabic
Original: English

حالة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا والأسباب الكامنة وراء وقوع هذه الأعمال

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرة 16 من قرار مجلس الأمن 2634 (2022) التي طلب فيها المجلس إلى الأمين العام أن يقدم، في غضون خمسة أشهر وعلى أساس استثنائي قبل حلول الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد مدونة قواعد السلوك المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا (مدونة ياوندي لقواعد السلوك)، تقريرا عن حالة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا والأسباب الكامنة وراء وقوع هذه الأعمال، بما في ذلك أي صلات محتملة وممكنة مع الإرهاب في غرب ووسط أفريقيا ومنطقة الساحل، وعن الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة وإسهاماتها، وأي توصيات لمواصلة دعم وتعزيز الجهود الوطنية وتوطيد التعاون الإقليمي والدولي من أجل مكافحة أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر التي تقع في خليج غينيا.

2 - ويشمل التقرير الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2021 إلى 31 آب/أغسطس 2022، ويسلط الضوء على الاتجاهات والتطورات الرئيسية في هذا الموضوع. ويستند التقرير إلى المعلومات والمدخلات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ومكتب مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وإلى المعلومات والمدخلات المقدَّمة أيضا من المنظمات دون الإقليمية والإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، ومركز التنسيق الأقاليمي لتنفيذ استراتيجية إقليمية للسلامة والأمن البحريين في وسط وغرب أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، تشاورت الأمانة العامة مع الدول الأعضاء وقُدمت لها معلومات من كل من الاتحاد الروسي، وألمانيا، وأيرلندا، والبرازيل، وبنن، والصين، وغابون، وغانا، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، والكاميرون، وكوت ديفوار، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، ونيجيريا، والهند، واليابان.

22-23220 (A) 071122 081122

الرجاء إعادة استعمال الورق

3 - ويتضمن التقرير تقييما لحالة القرصنة والسطو المسلح في البحر ولآثار هذه الأعمال، بما في ذلك ما يمكن أن يوجد من صلات بينها وبين الإرهاب، ويتفحص الأنشطة السياسية والقانونية والتنفيذية التي اضطلعت بها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة وشركاؤها لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في بحر خليج غينيا. ويسجل التقرير الانخفاض الذي حدث منذ نيسان/أبريل 2021 في حالات القرصنة والسطو المسلح في البحر على صعيد المنطقة، وينتهي بملاحظات وتوصيات بشأن سبل المضي في تعزيز الجهود الوطنية والتعاون الإقليمي والدولي للحفاظ على ما تحقق من مكاسب. وعلى وجه العموم، يشدد التقرير على أهمية تضافر الجهود على الصعيد العالمي حرصا على تفعيل هيكل ياوندي بطريقة تامة وهادفة، لا سيما في سياق الذكرى السنوية العاشرة لمدونة ياوندي لقواعد السلوك، التي تحل في عام 2023.

ثانيا - التطورات والاتجاهات والاعتبارات الرئيسية فيما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في بحر خليج غينيا

ألف - الحوادث المبلغ عنها وخصائصها

4 - لقد تطورت أعمال القرصنة والسطو المسلح في بحر خليج غينيا مع مرور الوقت من حيث طبيعتها ووتيرتها. ففي حزيران/يونيه 2021، أرجع البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بداية ظاهرة القرصنة والسطو المسلح في بحر خليج غينيا إلى حوالي عام 2005 لما قامت جماعات مسلحة في منطقة دلتا النيجر بنيجيريا بالهجوم على البنية التحتية للنفط والغاز. في ذلك الوقت، شكلت حوادث القرصنة المدرجة في صنف "الاقتحام والسرقة" 70 في المائة من الحوادث المبلغ عنها، وكان أكثر من 70 في المائة من جميع السفن التي تعرضت للهجوم سفن دعم تعمل في قطاع النفط والغاز. وفي الفترة من عام 2005 إلى عام 2009، لم يكن يندرج ضمن صنف "الاختطاف طلبا للفدية" سوى 15 في المائة تقريبا من حوادث القرصنة المبلغ عنها في المنطقة. وتغير الوضع من عام 2010 إلى عام 2015، حيث أخذت بعض مجموعات القراصنة تجمع في ممارساتها بين اختطاف الأفراد والاستيلاء على السفن، مستهدفة في المقام الأول الناقلات المحملة بالمنتجات المكررة في حالات ما يسمى بـ "القرصنة النفطية". وبسبب عدة عوامل، مثل انخفاض أسعار النفط على صعيد العالم، تراجعت حالات اختطاف الناقلات مع مرور الزمن وكادت تنعدم بحلول عام 2016.

5 - ومن عام 2016 إلى عام 2021، غيرت مجموعات القراصنة في المنطقة من أنماط نشاطها، حيث توجهت باهتمامها نحو "الاختطاف طلبا للفدية". وبحسب دراسة أجراها البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهي دراسة جمعت بيانات من مصادر أخرى على مدى ثلاث سنوات (2018-2020)، وصلت أعمال "الاختطاف طلبا للفدية" إلى ذروتها في عام 2020، حيث أوردت التقارير أن ما يقرب من 140 فردا اختُطفوا في عرض البحر. ولم تكن جماعات القراصنة تختار سفنا دون أخرى، حيث كانت تستهدف جميع أنواع السفن، بما في ذلك سفن الصيد، ووسعت من نطاق نشاطها إلى مدى أبعد. فقد أُبلغ عن وقوع حالات عديدة في ذلك الوقت على بعد أكثر من 200 ميل بحري من الشاطئ.

6 - وعلى هذه الخلفية، حدثت تطورات إيجابية في الفترة المشمولة بالتقرير، حيث انخفض عدد حالات القرصنة والسطو المسلح في البحر، بما في ذلك حالات "الاختطاف طلبا للفدية"، من 123 حالة في عام 2020 إلى 45 حالة في عام 2021. وتفيد البيانات الواردة من مركز التنسيق الأقاليمي لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للسلامة والأمن البحريين في وسط وغرب أفريقيا أن عدد حوادث الجريمة البحرية في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2021 ظلت كما كانت في السنوات السابقة، حيث تم الإبلاغ عن 20 حالة من حالات القرصنة. غير أن عدد حوادث الجريمة البحرية ظل في اتجاه تنازلي منذ نيسان/أبريل 2021، بما في ذلك القرصنة والسطو المسلح في بحر خليج غينيا. فعلى سبيل المثال، لم يسجل مركز التنسيق الأقاليمي سوى تسع حالات من الجرائم البحرية في الربع الثاني من عام 2021 وثماني حالات فقط في الربع الأخير من العام ذاته. واستمر هذا الاتجاه في عام 2022، حيث أبلغ مركز التنسيق الأقاليمي عما مجموعه 16 حادثا من حوادث الجريمة البحرية بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه. وقد تأكد هذا الاتجاه من خلال النظام العالمي المتكامل للمعلومات عن النقل التابع للمنظمة البحرية الدولية، الذي تضمن بيانات عن 13 حادثا من حوادث القرصنة والسطو المسلح في بحر خليج غينيا بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه 2022.

7 - وانخفاض حوادث القرصنة في خليج غينيا مرده إلى سلسلة من العوامل، منها التأثير الإيجابي لأحكام الإدانة التي صدرت في قضايا القرصنة في نيجيريا وتوغو في تموز/يوليه 2021، إضافة إلى المفعول الردعي لقيام البحرية النيجيرية بتكثيف الدوريات البحرية، إلى جانب تحسُّن التعاون مع النظراء على الصعيد الإقليمي. وازداد التأثير الردعي قوة بانتشار قوات بحرية من خارج خليج غينيا، ومن ذلك الوجود المستمر للأصول البحرية في إطار مفهوم عمليات الوجود البحري المنسق للاتحاد الأوروبي، ولا سيما من كل من إسبانيا وإيطاليا والبرتغال والدانمرك وفرنسا، إضافة إلى الدوريات المنتظمة للقوات البحرية لكل من الاتحاد الروسي والبرازيل وكندا والمغرب والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والهند.

8 - وإلى جانب تراجع عدد الحالات، حدث أيضا تحول ملحوظ في الموقع الجغرافي لحوادث القرصنة من غرب أفريقيا إلى وسط أفريقيا. فقد أفاد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بأن تحولا قد لوحِظ في عامي 2020 و 2021 من المياه الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى المياه الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وبالمثل، يُستفاد من أرقام مركز التنسيق الأقاليمي أن 62 في المائة من حوادث الجريمة البحرية المبلغ عنها في خليج غينيا في الربع الأخير من عام 2021 وقعت في مياه الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وهذا تحول كبير إذا ما قورِن مع ما كان في الربع الأخير من عام 2020، حيث لم يقع في مياه الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا سوى 20 في المائة تقريبا من الحوادث المبلغ عن وقوعها في المنطقة. وعلى الرغم من أن جماعات القراصنة لا تزال تتمركز في المقام الأول في منطقة دلتا النيجر بنيجيريا، يبدو أنها نقلت بعض أنشطتها إلى المياه المقابلة لشواطئ غينيا الاستوائية وغابون وسان تومي وبرينسيبي، وذلك لأسباب عملية في جانب منها، بما في ذلك للتهرب من الدوريات المتزايدة التي تقوم بها الأصول البحرية النيجيرية. ومع ذلك، لا توجد أدلة كافية تفيد توسعا أكثر دواما لجماعات القراصنة خارج مركز عملياتها المعتاد في دلتا النيجر.

باء - تكاليف القرصنة في خليج غينيا وأثرها

9 - لأعمال القرصنة والسطو المسلح في بحر خليج غينيا عواقب متعددة الأوجه، حيث تتكبد المنطقة تكاليف مباشرة وغير مباشرة وتكاليف الفرصة البديلة بسبب انعدام الأمن البحري. وأعمال القرصنة

والسطو المسلح في البحر، بما لها من علاقة متشعبة مع التحديات الكبرى الأخرى الإدارية والأمنية والاجتماعية – الاقتصادية التي تواجه دول خليج غينيا، تهدد بإعاقة التنمية الطويلة الأجل والمستدامة في المنطقة.

10 – والتكاليف المباشرة للقرصنة في خليج غينيا هي التكاليف المرتبطة مباشرة بحوادث القرصنة وأنشطة مكافحة القرصنة، بما في ذلك نفقات القوات البحرية، والمبالغ المدفوعة على سبيل الفدية، وقيمة المسروق من النفط والبضائع. فعلى سبيل المثال، قدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في دراستين صدرتا في حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر 2021، المبلغ السنوي للفدية المدفوعة لإطلاق سراح البحارة المختطفين بنحو 4 ملايين دولار والخسارة المالية الإجمالية الناجمة عن حالات القرصنة في خليج غينيا بنحو 1,925 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا. وتؤدي القرصنة في خليج غينيا أيضا إلى سلسلة من التكاليف غير المباشرة، بما في ذلك الأضرار المالية التي تلحق بالاقتصادات الساحلية بسبب تهديد القرصنة وفرض تدابير لمكافحة القرصنة. وعليه، فإن من التكاليف غير المباشرة التي تتحملها المنطقة انخفاض حركة النقل البحري إلى المناطق الشديدة الخطورة، وارتفاع تكلفة أقساط التأمين على النقل البحري مع ما يترتب على هذا الأخير من زيادة في فاتورة الاستيراد وتقويض القدرة التنافسية في مجال التصدير في كل من الدول الساحلية والدول الداخلية، وانخفاض النشاط في قطاع صيد الأسماك.

11 – وفيما يتعلق بتكاليف الفرصة البديلة، فإن تخصيص الموارد المالية لمبادرات مكافحة القرصنة، بما مجموعه حوالي 524 مليون دولار سنويا في الأعوام الأخيرة، يقوض الاستثمارات في مجالات أخرى مع ما يترتب على ذلك من آثار على التنمية الاقتصادية المستدامة الطويلة الأمد في المنطقة. وربما شملت تكاليف الفرصة البديلة أيضا فقدان الموانئ الإقليمية القدرة التنافسية وتعطيل الجهود التي تبذلها دول المنطقة لتنويع أنشطتها الاقتصادية باستغلال كامل إمكاناتها في مجال الاقتصاد الأزرق والاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

12 – وفي ظل تعرُّض عدة دول في خليج غينيا لمخاطر أشكال أخرى من الجريمة عبر الوطنية، كتهريب المخدرات والاتجار بالأشخاص وغسل الأموال، وخطر توسع الإرهاب والتطرف العنيف من منطقة الساحل، فإن التكاليف الثقيلة التي تتكبدها المنطقة للتصدي للقرصنة والسطو المسلح في البحر يمكن أن تعرقل أيضا ما يُبذل من جهود على الصعيدين الوطني والإقليمي للتصدي بفعالية وبطرقية شاملة لهذه التحديات الإدارية والأمنية ولغيرها من التحديات.

13 – وعند النظر إلى الأمور من بُعدها الجنساني، يتضح أن أعمال القرصنة والسطو المسلح في بحر خليج غينيا قد أفرزت سلسلة من الآثار المباشرة وغير المباشرة على النساء والفتيات وكذلك على الرجال والفتيان. وبالنظر إلى أن المرأة في المناطق الساحلية من غرب أفريقيا أصبح دورها يتنامى في الصيد الحرفي، بحيث صارت تعتمد على قطاع صيد الأسماك للكسب والتغذية، فإن هناك تصورا متزايدا يرى أن المرأة تتضرر بشكل غير متناسب من صيد الأسماك غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وبينما يرد في التقارير أن النساء يشكلن حوالي اثنين في المائة فقط من القوى العاملة في الملاحة البحرية على صعيد العالم، لا توجد بيانات محددة عن المنطقة بشأن نسبة تمثيل المرأة في هذا القطاع. وبوجه عام، نادرة هي البيانات المصنفة حسب نوع الجنس عن مرتكبي أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر وعن ضحايا هذه الأعمال، ولا سيما في المجتمعات الساحلية في خليج غينيا.

جيم - الأسباب الكامنة وراء أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا

14 - تسهم عدة عوامل متعددة الأبعاد في أعمال القرصنة والسطو المسلح في بحر خليج غينيا. ومن هذه العوامل تفشي الفقر على نطاق واسع - حيث تضم المنطقة حاليا حوالي 242 مليون شخص يعيشون تحت عتبة الفقر المدقع التي حددتها الأمم المتحدة عند 1,90 دولار من دولارات الولايات المتحدة من الدخل للفرد الواحد في اليوم؛ وارتفاع معدلات العمالة الناقصة والبطالة، وخاصة في أوساط شباب المنطقة. وهذه العوامل وغيرها من قبيل عدم كفاية سبل الحصول على الخدمات العامة وتكوّن انطباع لدى شرائح من السكان، وخصوصا في المجتمعات المحلية الساحلية، بأن الحكومات غير قادرة على الوفاء التام بالأولويات الإنمائية والتصدي للتحديات الماثلة في مجال الحوكمة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تسهم مجتمعةً في جعل المجتمعات المحلية أكثر عرضة للتجنيد من جانب جماعات القراصنة وغيرها من الجماعات الإجرامية.

15 - وكان لتغير المناخ أثر ملموس على سبل عيش المجتمعات الساحلية في خليج غينيا، الأمر الذي أدى إلى حدوث تغيُّرات منها تغيُّر أنماط هجرة الأرصدة السمكية بعيدا عن الساحل. ومتى اقترن هذا بالصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم، كان له أثر سلبي ذو بال على النظم الإيكولوجية البحرية، وحدَّ من إمكانية وصول المجتمعات المحلية التي تمارس الصيد إلى الأرصدة السمكية. وكما سبق التوضيح في حالة دلتا النيجر، فإن آثار التدهور البيئي - مثل الآثار المرتبطة بالأنشطة التي تجري في قطاعي النفط والغاز - على الظروف الاجتماعية - الاقتصادية للمجتمعات المحلية تغذي مشاعر السخط والظلم التي تستغلها جماعات القراصنة. وقد أدى تزامن تغير المناخ والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم والتدهور البيئي للنظم الإيكولوجية الحساسة إلى زعزعة استقرار السكان المحليين وإفقارهم عن طريق الحد من سبل وصولهم إلى مصادرهم الأولية للدخل والتغذية. ولما يقترن هذا الوضع بالشواغل الأخرى المتعلقة بالإدارة والأمن، يزيد ذلك من خطر انجرار المجتمعات الساحلية نحو الأنشطة غير المشروعة والإجرامية، ومنها القرصنة البحرية والسطو المسلح في البحر، باعتبار تلك الأنشطة وسيلة للبقاء على قيد الحياة.

ثالثا - الصلات المحتملة والممكنة مع الإرهاب في غرب أفريقيا ووسط أفريقيا ومنطقة الساحل

16 - تواجه المنطقة الساحلية لغرب أفريقيا خطرا متزايدا لانتشار التهديد الإرهابي بامتداده من وسط منطقة الساحل نحو خليج غينيا، كما يتضح من الهجمات الإرهابية التي تُنفذ ضد قوات الأمن الحكومية في بنين وتوغو منذ عام 2021. وما دامت البلدان الواقعة في وسط منطقة الساحل تعتمد على الدول الواقعة على البحر ومنشآتها المرفئية لاستيراد وتصدير البضائع من بقية دول العالم وإليها، فإنه يُعتقد أن الجماعات المتطرفة والإرهابية التي تتحرك في المنطقة يُرجح أن تواصل البحث عن سبل لتمتد إلى الدول الواقعة على البحر أو لتقيم علاقات مع الشبكات الإجرامية عبر الوطنية خدمة لمآربها.

17 - بيد أنه لا يوجد حتى الآن أي دليل ملموس على وجود روابط سواء من ناحية العمليات أو التنظيم أو الأيديولوجيا بين الجماعات المتطرفة والإرهابية وجماعات القراصنة في خليج غينيا. فالجماعات المتطرفة والإرهابية التي تتحرك في غرب أفريقيا ووسط أفريقيا ومنطقة الساحل إنما تتحرك أساسا بعيدا عن الخط الساحلي ولا يبدو أنها طورت القدرات اللازمة لتوجد لها موطئ قدم طويل الأمد في المناطق القريبة

من البحر. ومع ذلك، تفيد التقارير بأن أفرادا من رعايا البلدان القريبة من البحر جندتهم جماعات متطرفة لتنفيذ عمليات في بوركينا فاسو ومالي.

رابعا - الجهود المبذولة لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا

ألف - الأطر القانونية والسياسية القائمة، الدولية والإقليمية والوطنية

18 - يوجد عدد من الأطر القانونية والسياسية الدولية والإقليمية والوطنية للتصدي للقرصنة والسطو المسلح في بحر خليج غينيا. فاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار هي الإطار القانوني الرئيسي للتصدي للقرصنة في خليج غينيا، ولا سيما في غياب التشريعات الكافية على المستويات الوطنية. فمبدأ الولاية القضائية العالمية المنصوص عليه في الاتفاقية يجيز لأي دولة أن تقوم، في أعالي البحار أو في أي مكان آخر خارج ولاية أي دولة، بحجز أي سفينة تمارس القرصنة، أو أي سفينة أُخذت بطريق القرصنة وتوجد تحت سيطرة قراصنة، وبإلقاء القبض على من فيها من الأشخاص وحجز ما عليها من الممتلكات.

19 - بيد أن أقل من ثلث البلدان الواقعة على خليج غينيا وضعت حتى الآن تشريعات تجرِّم القرصنة من جميع الأوجه التي تتيحها الاتفاقية. فإلى اليوم، لم يجرِّم أعمال القرصنة ويقرَّ الولاية القضائية العالمية على أعمال القرصنة وفقا للمادتين 101 و 105 من الاتفاقية سوى توغو والسنغال وكابو فيردي وليبريا ونيجيريا. ولذلك فإن بمقدور هذه البلدان الخمسة أن تلاحق قضائيا من يشتبه في ارتكابهم أعمال القرصنة بغض النظر عن مكان الحادث، وعن العلم الذي تحمله السفن المعنية، ومهما كانت جنسيات المشتبه فيهم أو الضحايا. وتعكف بلدان أخرى، وهي أنغولا وبنن وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسان تومي وبرينسيبي وغابون وغانا والكاميرون وكوت ديفوار والكونغو، على مواءمة إطارها القانوني مع أحكام الاتفاقية. وجدير بالإشارة أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قد ساعد السنغال وكابو فيردي وليبيريا ونيجيريا في إدخال التعديلات المناسبة على أطرها القانونية لتجريم أعمال القرصنة وأنشأ ولاية قضائية عالمية على القرصنة وفقا للمادتين 101 و 105 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

20 - ومن الصكوك الدولية والقارية الأخرى التي تنطبق على الموضوع بروتوكول عام 2005 الملحق باتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، والاستراتيجية البحرية الأفريقية المتكاملة لعام 2050 التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي في عام 2014، والميثاق الأفريقي لعام 2016 بشأن السلامة البحرية والأمن البحري والتنمية. وحتى الآن، لم يصدّق على الميثاق، الذي ينص على أن الدول الأطراف مدعوّة إلى مواءمة قوانينها الوطنية مع الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، سوى ثلاث دول، بينما المطلوب تصديق 15 دولة عليه حتى يدخل حيز النفاذ.

21 - وعلى الصعيد دون الإقليمي، يهدف بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لعام 2009 المتعلق باستراتيجية تأمين المصالح الحيوية البحرية للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في خليج غينيا إلى حماية الموارد الطبيعية والمناطق البحرية لمصائد الأسماك الحرفية والطرق البحرية، وإلى مكافحة الأنشطة البحرية غير المشروعة. وتجدر الإشارة إلى أن لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، قد دعت في اجتماعها الثالث والخمسين الذي عُقد في ياوندي من 30 أيار/مايو إلى 3 حزيران/يونيه 2022، الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية

لدول وسط أفريقيا إلى إنشاء هيئاتها المشتركة بين الوزارات المسؤولة عن الأمن البحري لتكون بمثابة جهات التنسيق الوطنية المعنية بتنفيذ البروتوكول. وفي ذلك الاجتماع، دعت اللجنة الاستشارية الدول الأعضاء في الجماعة التي لم تقم بعد بتكييف إطارها القانوني إلى العمل على تجريم القرصنة وإقرار الولاية القضائية العالمية لتسهيل المتابعة القضائية للقراصنة المقبوض عليهم في عرض البحر ومحاكمتهم. وفي هذا السياق، يُتوقع أن تعتمد غابون، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، قانونا جنائيا منقّحا، يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بحلول كانون الأول/ديسمبر 2022.

22 - لقد اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا استراتيجيتها البحرية المتكاملة في عام 2014. وفي 3 تموز/يوليه 2022، اعتمدت هيئة رؤساء الدول والحكومات في دورتها العادية الحادية والستين قانون الجماعة التكميلي بشأن شروط نقل الأشخاص المشتبه في ارتكابهم أعمال قرصنة وما يرتبط بهم من ممتلكات و/أو أدلة. ويوفر القانون التكميلي إطارا قانونيا للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي لا توجد لديها التشريعات الوطنية اللازمة لنقل من يُعتقل من المشتبه في ارتكابهم أعمال قرصنة وما يرتبط بهم من أدلة أو ممتلكات من البحر إلى دولة عضو أخرى تكون لديها التشريعات الوطنية المطلوبة لمحاكمتهم. ويتضمن القانون التكميلي أحكاما تتعلق بحقوق الإنسان بشأن معاملة الأشخاص المشتبه فيهم أو المحالين ومقاضاتهم ومحاكمتهم، بما في ذلك ضمان عدم تعرض أي ممن يتم تسليمهم من الأشخاص لعقوبة الإعدام بسبب أعمال القرصنة. وفي حالة عدم الوفاء بتلك الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، يمكن للدول الأطراف والأفراد تقديم طلب إلى المحاكم الوطنية والإقليمية، بما في ذلك إلى محكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. ووقعت الدول الأعضاء المطلة على خليج غينيا والدول الأخرى المجاورة في حزيران/يونيه 2013 مدونة ياوندي لقواعد السلوك لتيسير التعاون وتبادل المعلومات على الصعيد الإقليمي بهدف منع أعمال القرصنة وغيرها من الأنشطة غير القانونية في مياه خليج غينيا ومقاضاة الضالعين فيها.

23 - ووضعت نيجيريا، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، استراتيجيةً بحريَّة وطنية وخطة تنفيذ وأقرتهما، بينما وضعت غانا مشروع استراتيجيةٍ بحريَّة وطنية متكاملة وخطة للتنفيذ. وفي كلتا الحالتين، تتسق الاستراتيجيتان مع الاستراتيجيات البحرية الإقليمية والأقاليمية القائمة المشتركة بين عدة دول. وفي هذا الصدد، وضعت الوكالة النيجيرية للإدارة والسلامة البحرية مشروع استراتيجية وطنية لتنسيق الأمن البحري بدعم من المنظمة البحرية الدولية، وذلك لتنفيذ العناصر الأمنية التي تتضمنها الاستراتيجية البحرية الوطنية للبلد.

باء - قرارات الإدانة بارتكاب أعمال القرصنة

24 - في عام 2021، صدر لأول مرة في منطقة غرب أفريقيا حكمان بالإدانة بارتكاب أعمال قرصنة. ففي 5 تموز/يوليه 2021، أدين ثمانية متهمين اعتقلتهم القوات التوغولية في أيار/مايو 2019 بتهمة ممارسة القرصنة على *G-Dona 1* في محكمة الجنايات في لومي. وفي 23 تموز/يوليه 2021، أدانت المحكمة الاتحادية العليا النيجيرية في لاغوس، بموجب قانون عام 2019 لقمع القرصنة والجرائم البحرية الأخرى، عشرة أشخاص متورطين في اختطاف سفينة الصيد الصينية *Hailufeng II* في المنطقة الاقتصادية الخالصة لكوت ديفوار. ولم تُفتح بعدُ أي قضية في أعمال القرصنة في منطقة وسط أفريقيا.

25 - وتجدر الإشارة إلى أن إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون القمع الفعال لأعمال القرصنة في خليج غينيا مردُّها إلى كون عدة دول في المنطقة لم تدمج بالفعل جريمة القرصنة والولاية القضائية العالمية المتعلقة بها في قوانينها المحلية على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[1]. وهذا يكبّل قدرة الدول على اعتقال المشتبه فيهم خارج مياهها الإقليمية، ومن ثَم ملاحقتهم قضائيا على ارتكاب أعمال القرصنة حتى الوصول بالقضايا إلى "منتهاها القانوني". غير أن هذا القيد لا ينطبق على حالات السطو المسلح في البحر، حيث تكفي الأطر القانونية الوطنية لمقاضاة مرتكبي هذه الجرائم التي تقع داخل المياه الإقليمية للدولة المعنية.

جيم - تفعيل هيكل ياوندي

26 - أسفر اعتماد مدونة ياوندي لقواعد السلوك عن إنشاء آلية أقاليمية للأمن البحري، وهي هيكل ياوندي، بهف تحقيق أفضل درجات التعاون البحري الممكنة على صعيد خليج غينيا. ومركز التنسيق الأقاليمي لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للسلامة البحرية والأمن البحري في وسط وغرب أفريقيا هو العمود الفقري لهيكل ياوندي. ومركز التنسيق الأقاليمي هذا، الذي يتخذ من ياوندي مقرا له، أُنشئ في أيلول/سبتمبر 2014 وشرع في أداء مهامه في شباط/فبراير 2017. وهو مسؤول عن تعزيز التنسيق والتبادل وقابلية التشغيل البيني للنظم، فضلا عن تنفيذ الاستراتيجيات البحرية الإقليمية في المجال البحري المشترك لوسط أفريقيا وغرب أفريقيا. ويتألف مركز التنسيق الأقاليمي من خمسة أقسام، هي أقسام الشؤون السياسية والتعاون الدولي، وإدارة المعلومات والاتصالات، والتدريب والممارسة العملية، والشؤون القانونية والتعاون القضائي، والشؤون الإدارية والمالية. ويرتبط بمركز التنسيق الأقاليمي المركز الإقليمي للأمن البحري في غرب أفريقيا، ومقره في أبيدجان، والمركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا، ومقره في بوانت نوار، والعديد من مراكز التنسيق البحري المتعددة الجنسيات التي تنفذ الاستراتيجيات البحرية في فضاء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتكفل التنسيق والتعاون الإقليميين.

27 - والمركز الإقليمي للأمن البحري في غرب أفريقيا ومركز التنسيق الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا، باعتبارهما مركزين تنفيذيين، مكلفان بتنسيق أعمال جمع المعلومات وتحليلها وبتعميم المعلومات المجهّزة على المركزين، وعلى مراكز التنسيق البحري المتعددة الجنسيات، وكذلك على الشركاء الدوليين العاملين في خليج غينيا، كل مركز ضمن المنطقة التي تعنيه. وقد بدأ مركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا يؤدي وظائفه في عام 2014، وأُعلن أن المركز الإقليمي للأمن البحري في غرب أفريقيا بدأ يؤدي وظائفه رسميا في عام 2022.

28 - ومراكز التنسيق البحري المتعددة الجنسيات مكلفة برصد الأنشطة البحرية وتبادل معلومات الأمن البحري ذات الطابع العملي مع أصحاب المصلحة المعنيين على المستوى المشترك بين المناطق. وتوجد خمسة من مراكز التنسيق البحري المتعددة الجنسيات، تشمل القطاعين A و D التابعين للمركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والقطاعات E و F و G التابعة للمركز الإقليمي للأمن البحري في غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ولم يشرع بعد

(1) يمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن عناصر التشريعات الوطنية المتعلقة بالقرصنة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في وثيقة المنظمة البحرية الدولية LEG 8/98/1، المضمنة في مرفق التعميم المتاح على هذا الرابط: www.un.org/Depts/los/piracy/circular_letter_3180.pdf.

مركزا التنسيق البحري المتعددي الجنسيات في القطاع A التابع للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والقطاع G التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في أداء وظائفهما.

29 - ولتعزيز استراتيجيات تبادل المعلومات وتشكيل أفرقة عمل بحرية تقوم بدوريات مشتركة في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يجري العمل بمذكرتي تفاهم مشتركتين ضمن مركزي التنسيق البحري المتعددي الجنسيات في القطاع E (بنن وتوغو ونيجيريا) والقطاع F (سيراليون وغانا وغينيا وكوت ديفوار وليبريا). وعلى الرغم من أن مركزي التنسيق البحري المتعددي الجنسيات في القطاعين E و F أجرى كل واحد منهما دورية مشتركة واحدة في عام 2021، فإنه لم يتم إنشاء أي فريق عمل بحري حتى الآن، وذلك بسبب انعدام العتاد المناسب والصعوبات اللوجستية حسبما ورد. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن مركز التنسيق البحري المتعدد الجنسيات في القطاع G لا يؤدي وظائفه حاليا، فقد سُيرت في القطاع دوريات مشتركة في عام 2021 بقيادة من البحرية السنغالية.

30 - وفي منطقة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ترتبط البلدان في القطاع D (سان تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون) بمذكرة تفاهم سارية المفعول منذ عام 2009. ونتيجة لذلك، تشارك سفن القوات البحرية لغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون بانتظام في دوريات مشتركة منذ عام 2014. ومع ذلك، ونظرا لشساعة الحيز البحري، تقوم السفن منفردة بالدوريات الاعتيادية ولا تنفذ عمليات الاعتراض المشتركة سوى في حالات الأزمات.

31 - وعلى الصعيد الوطني، تقوم مراكز العمليات البحرية لكل بلد، وهي إما جزء من البحرية الوطنية أو من خفر السواحل، بإبلاغ الحوادث البحرية إلى جميع الجهات الوطنية المعنية صاحبة المصلحة ومركز التنسيق البحري المتعدد الجنسيات من أجل التنسيق الفعال بين المناطق. ومراكز العمليات البحرية مجهزة إلى حد ما بأدوات الإحاطة بالأحوال البحرية ويمكن أن تستفيد من الزيادة في الاستثمارات.

32 - وعموما، ما ظلت ترتيبات التنسيق الإقليمية ودون الإقليمية والأقاليمية تعمل بكفاءة متزايدة مع مرور الوقت. ومع ذلك، فإن المشاكل المتعلقة بنقص الأفراد في مراكز التنسيق البحري، والافتقار إلى المعدات المناسبة والدعم اللوجستي، والمشاكل المتعلقة بتوقيت المعلومات وفعاليتها لا تزال تعوق التشغيل الكامل لهيكل ياوندي بعد مرور ما يقرب من 10 سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تفعيل الهيكل على مستوى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تعوقه عدة عوامل، مثل عدم وجود مكتب مخصص ضمن مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لمعالجة قضايا الأمن البحري وتنسيق مبادرات الأمن البحري الإقليمية والوطنية. ومع ذلك، يبدو أن هناك إرادة سياسية كبيرة على مستوى مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والدول الأعضاء في الجماعة لمعالجة هذه العقبات. وبوجه عام، يتعين على البلدان الموقعة على مدونة ياوندي لقواعد السلوك أن تقدم، من خلال هياكلها الإقليمية - السياسية (الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا)، مزيدا من التوجيه الاستراتيجي لتحقيق إمكانات الهيكل كاملة.

33 - وبينما يأتي تمويل الهياكل المختلفة التابعة لهيكل ياوندي من مصادر متعددة، فإن حوالي 40 في المائة من التمويل تقع المسؤولية عنه في المقام الأول على عاتق الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا. وقدم الشركاء الدوليون، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، الدعم المالي والتقني والمادي لهيكل ياوندي على مختلف المستويات. بيد

أن الافتقار إلى التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به قد أعاق بنفس القدر تنفيذ مدونة ياوندي لقواعد السلوك وتفعيل هيكل ياوندي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التنفيذ مكبَّل بعدم الوضوح في تقسيم العمل بين مختلف الهياكل الإقليمية.

34 - ومجموعة أصدقاء خليج غينيا التابعة لمجموعة الدول السبع، والتي أُنشئت في عام 2013 لتقديم الدعم في تنفيذ هيكل ياوندي، تتيح منتدى لتنسيق وتقديم المساعدة الدولية لتعزيز فعالية الهيكل. والدعم الذي تقدمه المجموعة متعدد الأوجه ويُقدم من خلال الآليات الخاصة بالمساعدة الدولية لكل عضو، والتي قد تكون ثنائية أو متعددة الأطراف، أو بالشراكة مع أعضاء آخرين في المجموعة. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت البحرية النيجيرية والهيئة النيجيرية للإدارة والسلامة البحرية ومركز التنسيق الأقاليمي لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للسلامة والأمن البحريين في وسط وغرب أفريقيا في نيسان/أبريل 2021 منتدى التعاون البحري لخليج غينيا ومنبره العملياتي لتبادل المعلومات وتفادي التضارب. ويهدف المنتدى إلى تعزيز تبادل المعلومات والتعاون في البحر وتفادي تضارب العمليات بين سفن القوات البحرية لدول خليج غينيا وسفن الشركاء الدوليين وقطاع الملاحة البحرية ومراكز هيكل ياوندي.

دال - جهود بناء القدرات والتعاون على الصعيدين الوطني والإقليمي

35 - على الصعيد الوطني، تقوم الدول الموقعة على مدونة ياوندي لقواعد السلوك بتحديث وتنفيذ استراتيجياتها البحرية الوطنية، وإن بمستويات متفاوتة من التقدم. وفي هذا السياق، تعهدت عدة دول في خليج غينيا بإعادة هيكلة كياناتها العاملة في إنفاذ القانون البحري وقواتها البحرية وبتجديد عتاد تلك الكيانات والقوات لتعزيز قدراتها في مجال الإنفاذ (انظر المرفق الأول). بيد أن الجهود المبذولة في هذا الصدد ظلت محدودة بسبب القيود المالية التي يواجهها عدد من الدول الموقّعة.

36 - وقامت بنجاح كل من بنن وتوغو وغانا ونيجيريا، بمساعدة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ولغرض تعزيز التنسيق والتعاون بين وكالاتها البحرية الوطنية المعنية، بوضع إجراءات تشغيل موحدة منسقة بشأن مسائل من قبيل جمع الأدلة في عرض البحر وتسلسل حفظ الأدلة. ومن المتوقع أن يؤدي التنفيذ الفعال لإجراءات التشغيل الموحدة المنسقة إلى تيسير وتعزيز تنسيق العمليات الوطنية في مجال الأمن البحري في كل بلد، فضلا عن التحقيق في أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر وملاحقة مرتكبيها قضائيا.

هاء - التبرعات الدولية

37 - لا يزال المجتمع الدولي يدعم بحيوية الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والوطني لمكافحة القرصنة من خلال مبادرات كثيرة، بما في ذلك من خلال تسيير دوريات بحرية متكررة في خليج غينيا (انظر المرفق الثاني)، كما هو الحال في سياق مفهوم عمليات الوجود البحري المنسق للاتحاد الأوروبي الذي أُعلن عنه في كانون الثاني/يناير 2021.

38 - وللمساعدة في تطوير قدرات الأمن البحري الإقليمي، يقام سنويا تمرينان دوليان رئيسيان على صعيد الإقليم، هما Obangame Express بقيادة الولايات المتحدة و Grand African Nemo بقيادة فرنسا، لبناء قدرات وكالات إنفاذ القانون البحري في مجال العمليات المشتركة والتنسيق والتعاون. وتُنظم

عمليات أخرى للتمرين والمساعدة البحرية مثل Operation Junction Rain و Africa Maritime Law Enforcement Partnership و Megalops، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

خامسا - الدعم المقدم من الأمم المتحدة وإسهاماتها

ألف - الدعم السياسي والتقني لتفعيل هيكل الأمن البحري الإقليمي

39 - عقد رئيسا مفوضتي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلى جانب الأمين التنفيذي للجنة خليج غينيا، اجتماعا افتراضيا في 18 آذار/مارس 2021 لتقييم الوضع وتحديد سبل تعزيز الاستجابة الإقليمية لحوادث الأمن والسلامة البحرية في منطقة خليج غينيا. وخلال هذا الاجتماع، الذي اشترك في تيسيره مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، أقرّ المشاركون بالحاجة إلى أن تعمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا على إعادة تنشيط التعاون الإقليمي بشأن الأمن البحري ووضع الخطوط العريضة للخطوات المقبلة من أجل تعزيز التنسيق بصورة جماعية. وفي هذا الصدد، اتفق المشاركون على تحديد ووضع خطة مُحكمة لدعم تفعيل آليات التنسيق الإقليمية مثل مركز التنسيق الأقاليمي لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للسلامة والأمن البحريين في وسط وغرب أفريقيا.

40 - وقام مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، تمشيا مع الولاية المنوطة بهما في مجال المساعي الحميدة، بتنسيق جهودهما في الدعوة على المستوى الرفيع لدى الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الإقليمية والمجتمع الدولي ككل لتعبئة الدعم السياسي والموارد لتنفيذ هيكل ياوندي وغيره من المبادرات ذات الصلة بالأمن البحري في خليج غينيا. وفي 30 حزيران/يونيه 2021، عقدت لجنة بناء السلام اجتماعها الافتراضي الأول بشأن القرصنة في خليج غينيا لحشد المزيد من الاهتمام الدولي، والتشجيع على تقوية التنسيق بين الجهات المعنية صاحبة المصلحة وتعزيز الدعم لمواصلة تنفيذ مدونة ياوندي لقواعد السلوك. وشددت اللجنة على الحاجة إلى التصدي لتحديات الأمن البشري المرتبطة بالمسألة، بما في ذلك بتوفير فرص الكسب للشباب، فضلا عن تعزيز الدعم المقدم للجهود الوطنية والإقليمية. وشارك في الاجتماع الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وقدما للجنة بناء السلام إحاطة كل عن الجهود ذات الصلة المبذولة في منطقته دون الإقليمية.

41 - وقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المساعدة التقنية إلى المؤسسات الرئيسية في هيكل ياوندي، وكذلك إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك بإيفاد الخبراء. فعلى سبيل المثال، في الفترة المشمولة بالتقرير، وُظف خبراء في القانون والتدريب وأوفِدوا لتقديم الدعم في مراكز العمليات البحرية ومراكز التنسيق البحري المتعددة الجنسيات والمركز الإقليمي للأمن البحري في غرب أفريقيا ومركز التنسيق الأقاليمي لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للسلامة البحرية والأمن البحري في وسط وغرب أفريقيا.

باء - دعم الأطر السياساتية والقانونية

42 - وساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة البحرية الدولية بضع دول من المنطقة، ولا سيما غانا ونيجيريا، على وضع استراتيجياتها البحرية الوطنية وخطط تنفيذها، فضلا عن استراتيجية وطنية لتنسيق الأمن البحري، حسب الاقتضاء. وعلى الصعيد دون الإقليمي، قدم المكتب الدعم التقني للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في وضع قانونها التكميلي بشأن شروط نقل الأشخاص المشتبه في ارتكابهم أعمال قرصنة وما يرتبط بهم من ممتلكات و/أو أدلة.

جيم - التحقيق والمقاضاة

43 - قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في الفترة المشمولة بهذا التقرير، الدعم لدول خليج غينيا في تعزيز قدرات وكالات إنفاذ القانون البحري في مجالي العمليات والتحقيقات من أجل ردع أعمال القرصنة وكشفها واعتراضها على نحو فعال، وكذلك لجمع الأدلة بفعالية في عرض البحر، وصياغة بيانات خطية، وإعداد ملفات للمتابعة القضائية تكون حظوظها أوفر في أن تنال قبول المحكمة. وفي هذا السياق، أجرى المكتب، بالتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، عمليات محاكاة للمحاكمات بالاستناد إلى تحقيق في مسرح جريمة وهمي على متن سفينة.

44 - وفي توغو، قدم المكتب خدمات الترجمة أثناء عملية المحاكمة التي جرت في قضية *G-Dona 1* لتيسير إجراءات المحكمة. وفي نيجيريا، عين المكتب مستشارين قانونيين في مكتب مدير الادعاء العام لبناء المهارات الفنية والإجرائية للمدعين العامين الذين ينظرون في قضايا الجرائم البحرية، بمن فيهم أولئك الذين تولوا الملاحقة القضائية في قضية *Hailufeng II* المتعلقة بالقرصنة.

دال - بناء القدرات والتنسيق والتعاون

45 - واشترك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومركز التنسيق الأقاليمي لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للسلامة البحرية والأمن البحري في وسط وغرب أفريقيا في إنشاء شبكة من مراكز التنسيق التدريبية تضم جميع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ووضع المكتب، بالشراكة مع مركز التنسيق الأقاليمي، مصفوفة تدريبية لتعزيز التنسيق في التدريب على إنفاذ القانون البحري في غرب أفريقيا ووسط أفريقيا، كما أعد مؤسسة التدريب التابعة لهيكل ياوندي لتكون جاهزة لكي تستجيب بسرعة لتحديات الأمن البحري الناشئة. وتضم مصفوفة التدريب تجميعا لكافة الاحتياجات التدريبية التي قد تنشأ لدى كيانات إنفاذ القانون البحري الإقليمية لتؤدي مهامها. وأوفد المكتب أيضا خبراء إلى إدارة التدريب التابعة لمركز التنسيق الأقاليمي لمواصلة تحديث المصفوفة.

46 - وقدم المكتب الدعم للقدرة العملياتية لوكالات إنفاذ القانون البحري لإعداد العمليات والدوريات بالاستناد إلى المعلومات الاستخباراتية. وفي هذا الصدد، تعاون المكتب مع مقدمي خدمات الإحاطة بالأحوال البحرية، مثل دائرة كوبرنيكوس البحرية، والمرصد العالمي لصيد الأسماك، وسكايلايت، ونظام المعلومات الإقليمي التابع لهيكل ياوندي (YARIS)، وذلك لدعم التمرينات البحرية المشتركة لمركزي التنسيق البحري المتعددي الجنسيات في القطاعين E و F والدوريات التي تقودها السنغال في المياه التابعة لبلدان القطاع G. وعلاوة على ذلك، قدم المكتب الدعم في إنشاء مراكز للتدريب على عمليات الزيارة

والإنزال والتفتيش والاحتجاز في نيجيريا وغانا لتحسين القدرة على الردع. وتقدم هذه المراكز دورات تدريبية مزدوجة اللغة لوكالات إنفاذ القانون البحري بشأن أعمال الاعتراض وجمع الأدلة داخل القطاعين E و F من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقدم المكتب الدعم أيضا للدول الأعضاء لتعزز التنسيق في مجال إنفاذ القوانين الوطنية بين مختلف المؤسسات المنوطة بها ولايات قانونية في المجال البحري.

47 - ودعمت المنظمة البحرية الدولية الجهود الرامية إلى تعزيز الاتصالات على صعيد مركز التنسيق البحري المتعدد الجنسيات في القطاع F في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك توفير وتركيب أجهزة لاسلكية عالية التردد قادرة على تبادل البيانات في كافة مراكز العمليات البحرية الوطنية. ومن المتوقع أن يعزز ذلك قدرة مركز التنسيق البحري المتعدد الجنسيات في أكرا على التواصل وتبادل البيانات مع مراكز العمليات البحرية الخمسة ضمن القطاع F، وعلى التنسيق بين القوات البحرية وخفر السواحل وغيرها من الوكالات المدنية المعنية حتى تكون فعالة في تدخلاتها الأمنية.

48 - وواصل مكتب مكافحة الإرهاب تنفيذ برنامج عالمي للتحقيقات بشأن مكافحة الإرهاب، وهو برنامج يدعم الدول الأعضاء في وضع وتنفيذ استراتيجيات تحقيق شاملة للتصدي للجريمة ومكافحة الإرهاب. وساعد هذا البرنامج الذي يتضمن مشروعا فرعيا بشأن "الاختطاف طلبا للفدية" الدول الأعضاء على بناء القدرات لمنع أعمال "الاختطاف طلبا للفدية" في عرض البحر والتحقيق فيها ومكافحتها. وفي هذا الصدد، عُقدت في أكرا في الفترة من 25 نيسان/أبريل إلى 13 أيار/مايو 2022 دورة تدريبية في إدارة وقيادة التحقيقات وعمليات التفاوض في حالات "الاختطاف طلبا للفدية" بمشاركة ممثلين من توغو وغانا والنيجر.

49 - وقدمت المنظمة البحرية الدولية المساعدة التقنية في غرب أفريقيا ووسط أفريقيا بشأن تنفيذ الفصل الحادي عشر-2 من الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح البشرية في البحار والمدونة الدولية لأمن السفن والمنشآت المرفئية، بما في ذلك إجراء تقييم للاحتياجات الأمنية لتوغو، ودعم مشروع الاتحاد الأوروبي لأمن موانئ غرب أفريقيا ووسط أفريقيا. ودعمت المنظمة البحرية الدولية أيضا الجهود المبذولة لتنسيق التقدم الكبير الذي أحرزه منتدى التعاون البحري لخليج غينيا ومنبره لتبادل المعلومات وتفادي التضارب، وخاصة المدخلات الهامة المقدمة من قطاع النقل البحري، مع أنشطة القوات البحرية لمجموعة أصدقاء خليج غينيا التابعة لمجموعة الدول السبع. وواصل مستشار الأمن البحري الإقليمي التابع للمنظمة البحرية الدولية تقديم المشورة المتخصصة والتوجيه إلى مركز التنسيق الأقاليمي لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للسلامة البحرية والأمن البحري في وسط وغرب أفريقيا.

هاء - منع الجريمة

50 - إن منع الصعوبات التي تواجهها المجتمعات الساحلية والتخفيف من حدتها من خلال اتخاذ مبادرات لمنع النشاط الإجرامي تركز على القرصنة أمر مهم لاحتواء التهديد الذي تشكله جماعات الجريمة المنظمة على طول ساحل خليج غينيا. وفي هذا الصدد، قُدم الدعم من خلال البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى حكومة ولاية بايلسا في نيجيريا لوضع واعتماد وتنفيذ استراتيجية مجتمعية لمنع الجريمة، وأيضا لوضع خطط عمل لثلاثة مجتمعات محلية في الولاية على سبيل التجربة (أياماسا وإيكيبيري 1 وأوتوان)، وهي مجتمعات متضررة بشدة من أعمال القرصنة وغيرها من الجرائم البحرية.

سادسا – ملاحظات

51 – إن الانخفاض الذي وقع في الآونة الأخيرة في حالات القرصنة والسطو المسلح في بحر خليج غينيا تطور جدير بالترحيب. فقد أُحرز تقدم كبير في التفعيل التدريجي لهيكل ياوندي وفي تعزيز القدرات الإقليمية في مجال إنفاذ القانون البحري. وجديرة بالثناء أيضا الجهود المبذولة لتعزيز التنسيق بين الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد الإقليمي، وكذلك بين الشركاء من المنطقة والشركاء الدوليين، في التصدي للقرصنة وحوادث الأمن البحري في المنطقة. ومع ذلك، يلزم بذل جهود متواصلة على جميع المستويات لترسيخ المكاسب والحيلولة دون حدوث أي تراجع. ولذلك أدعو دول خليج غينيا والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والشركاء الدوليين إلى مواصلة بذل الجهود، ومعالجة الأسباب الجذرية، والبقاء في حالة تأهب فيما يتعلق بأي تطورات يمكن أن تذهب بما أُحرز من تقدم في كبح جماح أعمال القرصنة والسطو المسلح في بحر خليج غينيا.

52 – وبالإضافة إلى ما سبق، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتحسين فهم الكيفية التي تؤثر بها الديناميات التي تعتمل في اليابسة على بيئة الأمن البحري في خليج غينيا لأن أوجه النجاح التي تحققت في مجال إنفاذ القانون وزيادة الدوريات البحرية ربما تكون قد دفعت بالجماعات الإجرامية إلى التوجه نحو أشكال أخرى من الإجرام البحري والنهري، مثل تزويد السفن بالوقود بطرق غير مشروعة والسرقة، حيث يمكن أن تبدو لها تلك الأعمال أقل خطورة وأكثر ربحية.

53 – وتتحمل دول خليج غينيا المسؤولية الرئيسية عن مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر، وقد أبدت في هذا الصدد إرادة سياسية كبيرة نحو تشغيل الآليات التابعة لهيكل ياوندي. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات. وفي هذا الصدد، أدعو دول خليج غينيا إلى إدماج أحكام مدونة ياوندي لقواعد السلوك بالفعل في أطرها الوطنية بتعزيز قدراتها في مجال إنفاذ الأمن البحري وتنفيذ استراتيجياتها الوطنية للأمن البحري. وتبقى منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال كيانات من قبيل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة في مجالات من قبيل المساعي الحميدة والدعوة والإصلاحات القانونية وبناء القدرات والتنسيق، حسب ما تطلبه دول خليج غينيا.

54 – وفي سياق ما ذُكر أعلاه، أشير إلى أن التفعيل الكامل لآليات هيكل ياوندي لا يزال يعوقه الافتقار إلى الموارد البشرية والتقنية واللوجستية والمالية الكافية. ولمعالجة هذا الأمر بفعالية، يلزم العمل بمزيد من الحيوية في مجال السياسات وتوفير تمويل مستدام. وأشجع دول خليج غينيا والهياكل الإقليمية الرئيسية، أي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا، على تعبئة الموارد التي تشتد الحاجة إليها لتوجيه هيكل ياوندي بوصفه الإطار الإقليمي المناسب لتنسيق وتعزيز جهود مكافحة الجريمة البحرية في خليج غينيا.

55 – وأشيد بالدور الذي اضطلع به الشركاء الدوليون والقطاع البحري والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في المساهمة في الحد من حالات القرصنة في خليج غينيا. وأحث الجميع على مواصلة دعمهم النشط لدول خليج غينيا في التصدي للتهديد الذي تشكله أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر ومعالجة أسبابها الجذرية القائمة على اليابسة.

56 - وأؤكد من جديد المسؤولية الرئيسية لدول خليج غينيا عن مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر على صعيد المنطقة، وأحث في الوقت نفسه جميع الشركاء الدوليين المشاركين في أنشطة ذات صلة في المنطقة، سواء على الصعيد الثنائي أو في إطار جهود منسقة، على مواصلة تعزيز تبادل المعلومات وتفادي تضارب العمليات بغية تحقيق أقصى قدر من الفعالية فيما يقدمونه من مساعدة والحد من احتمال حدوث ازدواجية في الجهود المبذولة. ويُشجَّع الشركاء الدوليون أيضا على زيادة مساهماتهم المالية لتجديد تجهيزات الكيانات الوطنية المعنية بإنفاذ القوانين البحرية ولاقتناء المعدات الرئيسية لتلك الكيانات.

57 - وستكون الذكرى السنوية العاشرة المقبلة لمدونة ياوندي لقواعد السلوك فرصة للموقعين على المدونة، إلى جانب الآليات الإقليمية ذات الصلة (الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا)، لإجراء استعراض شامل لحالة تنفيذ هيكل ياوندي بهدف حصر التحديات، وتحديد الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ورسم رؤية استراتيجية للعقد المقبل. والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد، من خلال الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا، لمساعدة الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في هذا المسعى.

58 - ولا يزال يتعين تجريم أعمال القرصنة وإقرار الولاية القضائية العالمية من أجل التصدي للتهديد الذي تشكله القرصنة على أمن خليج غينيا وتنميته على المدى الطويل. ومن الأهمية بمكان أن تواصل جميع دول خليج غينيا بذل الجهود لتحديث أطرها القانونية، بما ينسجم واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وأي أطر قانونية دولية وإقليمية تكميلية أخرى، مثل بروتوكول عام 2005 الملحق باتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية والميثاق الأفريقي بشأن السلامة البحرية والأمن البحري والتنمية.

59 - وأشيد باعتماد الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا القانون التكميلي بشأن شروط نقل الأشخاص المشتبه في ارتكابهم أعمال قرصنة وما يرتبط بهم من ممتلكات و/أو أدلة. وأدعو جميع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى التنفيذ الفعلي للقانون التكميلي لتعزيز الجهود المبذولة في مجال الأمن البحري على صعيد الإقليم. والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم الدعم التقني في وضع وتنفيذ آليات النقل المنصوص عليها في هذا القانون.

60 - وعلى الرغم من عدم وجود أدلة دامغة تثبت وجود صلات محتملة أو ممكنة بين الجماعات الإرهابية وجماعات القراصنة، فإن تزايد خطر امتداد حالة التدهور الأمني السائدة في منطقة الساحل إلى دول خليج غينيا يستدعي تعزيز عمليات الرصد لكشف أي أحداث يمكن أن توحي بوجود صلات من هذا القبيل. وبالإضافة إلى ذلك، سيكثف مكتب مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والكيانات الأخرى المشاركة في اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب من الدعم المقدم لمساعدة الجهات صاحبة المصلحة على الصعيدين الإقليمي والوطني في جهودها الرامية إلى منع ومكافحة الإرهاب والجريمة البحرية عبر الوطنية.

61 - واتباع نهج متعدد الأوجه أمر بالغ الأهمية لمعالجة مشكلة القرصنة والجريمة البحرية في خليج غينيا. ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن تراعي الجهود الوطنية والإقليمية والدولية بالفعل التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الكامنة وراء استقطاب الأفراد إلى الجريمة المنظمة. وهذا يتطلب اتباع نهج شامل،

تمشـيا مع أهداف التنمية المسـتدامة وخطة التنمية المسـتدامة لعام 2030، يتضـمن تدابير فعلية لتلبية الاحتياجات الملحة لأكثر سكان السواحل ضعفا، فضلا عن معالجة الأسباب الجذرية لذلك الضعف، بما في ذلك بطالة الشباب والافتقار إلى سبل بديلة للكسب، إلى جانب آثار تغير المناخ، وغير ذلك من التحديات الإدارية والأمنية. ويستلزم ذلك أيضا إدراج نهج 'وقائي' في جهود مكافحة القرصنة لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه العنف والجريمة. وبالإضافة إلى ذلك، ولكي تعالج هذه الجهود بفعالية الأثر المحتمل والفعلي للقرصنة والجريمة البحرية على النساء والفتيات والرجال والفتيان، يجب أن تستند إلى بيانات رصينة مصنفة حسب نوع الجنس.

62 - وفي ضوء ما تقدم، أشجع حكومات المنطقة، إلى جانب القطاع الخاص والمجتمع المدني، على تطوير اقتصادها الأزرق باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من أي استراتيجية شاملة لمكافحة الجريمة البحرية، وذلك بدعم من الشركاء الدوليين، بما في ذلك من المؤسسات المالية الدولية. فتطوير الاقتصاد الأزرق سيتيح للمجتمعات الساحلية فرصا للنمو الاقتصادي المستدام، الأمر الذي من شأنه أن يقلل من تعرض أفرادها للاستقطاب من قبل الشبكات الإجرامية.

63 - وعلاوة على ذلك، لا يمكن أن تظل تدابير التصدي للجريمة البحرية في خليج غينيا محصورة في حالات القرصنة فحسب، بل يجب أن تشمل أيضا مسائل من قبيل الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص وصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وبالتالي، ينبغي لدول المنطقة والآليات السياسية والشركاء الدوليين أن يسعوا إلى إدماج هذه العناصر التي تدخل ضمن الجريمة البحرية في استراتيجياتهم واستثماراتهم في مجال الأمن البحري في خليج غينيا. والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم في الجهود الرامية إلى تنمية الاقتصادات الزرقاء وتعزيز سبل عيش المجتمعات الساحلية، بما في ذلك من خلال صياغة وتنفيذ أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

64 - وستواصل الأمانة العامة للأمم المتحدة تقديم المعلومات وإذكاء الوعي بحالة القرصنة وانعدام الأمن البحري في خليج غينيا، بما في ذلك في التقارير المطلوب أن تقدمها إلى مجلس الأمن عن طريق مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وفي هذا الصدد، أحث جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على تزويد الأمانة العامة بكل ما يستجد من معلومات عن أنشطة مكافحة القرصنة التي تضطلع بها في المنطقة.

65 - وأود أن أعرب عن خالص امتناني لدول خليج غينيا، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكيانات هيكل ياوندي، والقوات العسكرية والبحرية في المنطقة، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، وجميع الشركاء الدوليين، على المساهمات التي قدموها لمكافحة أعمال القرصنة والسطو المسلح في بحر خليج غينيا خلال العقد الماضي. فلولا ذلك الالتزام وتلك المساهمات لما أمكن تحقيق التقدم المحرز حتى الآن في مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر.

المرفق الأول

مساهمات الدول الموقعة على مدونة ياوندي لقواعد السلوك المتعلقة بمكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا

1 - قدمت الدول الأعضاء المعلومات الواردة في هذا المرفق عملا بقرار مجلس الأمن 2634 (2022):

2 - كشفت بنن عن استراتيجية وطنية للحماية والسلامة والأمن في البحر في عام 2013. وفي ضوء تطور الوضع، استكملت الاستراتيجية في تموز/يوليه 2021 بالوثيقة قيد النظر حاليا في مجلس الوزراء. وتجدر الإشارة إلى أن الاستراتيجية الأولية قد تطورت وتحولت إلى وثيقة استراتيجية أوسع نطاقا بشأن الاقتصاد الأزرق، ولم تعد تقتصر على الجانب الأمني، ومسوغ ذلك هو ربطها بالخطة الإنمائية الوطنية للفترة 2018-2025. وصدَّقت بنن على معظم الصكوك القانونية الدولية التي تفرض التزامات ومسؤوليات فيما يتعلق بالسلامة البحرية والأمن البحري. ويهدف الإطار القانوني لمكافحة الجريمة البحرية في بنن إلى حظر ومنع وقمع جميع أشكال الجريمة في المجالات البحرية لبنن، وهي: القرصنة البحرية، والسطو المسلح في البحر، والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والتلوث البحري، والإتجار بالمخدرات، والهجرة غير المشروعة، والإتجار بالأشخاص، ومقاضاة مرتكبي هذه الجرائم ومعاقبة أي شخص تثبت إدانته بها. وفي القانون 2018-16 المؤرخ 28 كانون الأول/ديسمبر 2018 المتعلق بالقانون الجنائي في بنن، أُدرجت المجالات البحرية للبلد رسميا في أراضي الجمهورية (المادة 11). وبالإضافة إلى ذلك، وبدون استخدام مصطلح "القرصنة البحرية" صراحة، نص القانون الجنائي أخيرا على العناصر المكوِّنة للقرصنة البحرية، والأهم من ذلك، أنه نص على عقوبة السجن (المادتان 204 و 210). ومنذ ذلك الحين، يعاقب قانون بنن على القرصنة البحرية بالمعنى المقصود في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. والأفضل من ذلك أنه بإنشاء محكمة لمقاضاة مرتكبي الجرائم الاقتصادية والإرهاب من خلال إقرار القانون رقم 2018-13 المؤرخ 2 تموز/يوليه 2018 المعدِّل والمتمِّم للقانون رقم 2001-37 المؤرخ 27 آب/أغسطس 2002 بشأن تنظيم السلطة القضائية في بنن، تكون مسألة الولاية القضائية الإقليمية في المنطقة البحرية قد حُسمت. وتقع خمس محاكم ابتدائية على الساحل وبالتالي فإن لديها الاختصاص اللازم للبت في القضايا البحرية. ويتعلق الأمر بمحاكم كوتونو وبورتو نوفو وأبومي - كالافي وأويداه وكومي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سلطة البحرية الوطنية للقيام بمهام الخفارة في البحر تخضع لقانون الإجراءات الجنائية. ومن الآن فصاعدا، يتمتع قادة سفن البحرية الوطنية بسلطة ممارسة تدابير السيطرة والإكراه. وبالإضافة إلى ضباط التحقيق الجنائي، يؤذن لقادة سفن البحرية الفرنسية ونوابهم بإعداد تقارير رسمية عن الجرائم. وتكون تقاريرهم صالحة إلى أن يثبت العكس. ويحيلون على الفور التقارير الرسمية إلى المدعي العام المختص (المدعي الخاص لمحكمة مقاضاة مرتكبي الجرائم الاقتصادية والإرهاب). وحتى الآن، حققت محكمة مقاضاة الجرائم الاقتصادية والإرهاب في حالة واحدة فقط من الجرائم البحرية، تتعلق بالهجوم على ناقلة الحاويات "*تومي ريتشر*" (*Tommi Ritscher*) في ميناء كوتونو خلال ليلة 18 إلى 19 نيسان/أبريل 2020.

3 - وعلى الصعيد التشغيلي الوطني، قامت الكاميرون بتعزيز أسطول قواتها البحرية الوطنية وزيادة قدرة أفرادها بالاستفادة من الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف لتحسين قابلية التشغيل التبادلي. وعملت الكاميرون أيضا على تشديد مجالها البحري بالتركيز على نقاط الضعف مثل حقول النفط ومناطق الرسو

ومناطق المرور العابر. وتستضيف الكاميرون أيضا مركز التنسيق المتعدد الجنسيات للقطاع D ومقره دوالا، الكاميرون، وهو يغطي المناطق البحرية لسان تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون.

4 - وبما أن كوت ديفوار من الدول الموقعة على المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية، فإن نهجها لتعزيز أمنها البحري والمساهمة في الأمن البحري لخليج غينيا مستوحى في المقام الأول من مدونة ياوندي لقواعد السلوك والاستراتيجية البحرية المتكاملة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي اعتمدت في ياموسوكرو في آذار/مارس 2014، فضلا عن إصلاح قطاع الأمن الذي بدأته في عام 2011. وأدت هذه الأفكار في عام 2014 إلى اعتماد استراتيجية وطنية للإجراءات التي تتخذها الدولة في البحر بالتآزر مع الهيكل الإقليمي للسلامة البحرية ووضعها تحت سلطة رئيس الوزراء. وعززت كوت ديفوار أيضا أطرها المؤسسية والقانونية والتشغيلية للإجراءات التي تتخذها الدولة في البحر (اعتماد قانون بحري، وقانون لصيد الأسماك وتربية المائيات، ومدونة بيئية، وخطة لمكافحة التلوث البحري)، بما في ذلك صياغة مشروع قانون بشأن مكافحة الجريمة البحرية (القرصنة البحرية، والسطو المسلح، والاتجار بالمخدرات، والصيد غير المشروع، وما إلى ذلك)، بما في ذلك استخدام قوة الشرطة في البحر. كما تستضيف كوت ديفوار حاليا مقرَّ المركز الإقليمي للأمن البحري في غرب أفريقيا والمعهد الأقاليمي للأمن البحري، إلى جانب الجهود التي تبذلها لتعزيز قدراتها على الإنفاذ، من خلال اقتناء سفن الدوريات ومشاركتها في مناورات الأمن البحري المتعددة الجنسيات. وتضطلع كوت ديفوار أيضا بدور فاعل في مجموعة أصدقاء خليج غينيا التابعة لمجموعة الدول السبع. وعلى الرغم من أن أعمال القرصنة والسطو المسلح تشكل جزءا من التهديدات البحرية التي تتعرض لها كوت ديفوار، فإن أكثر أعمال الجريمة البحرية شيوعا ومدعاة للقلق في المياه الإيفوارية تتعلق بالصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والاتجار بالمخدرات، والشحن العابر غير المشروع للوقود في البحر.

5 - وتقترح غينيا الاستوائية عقد مؤتمر دولي بشأن القرصنة في خليج غينيا لتحليل المسألة تحليلا متعمقا، واتخاذ قرار، وتحديد وسائل الدعم اللازمة لمعالجة مسألة القرصنة البحرية وإتاحتها.

6 - ولا تزال حكومة غانا عاقدة العزم على التزامها بإعادة تجهيز البحرية الغانية لتعزيز المراقبة والوجود الأمني في مسطحاتها المائية. وفي الربع الأول من عام 2022، اشترت غانا أربعة زوارق دورية جديدة لقواتها البحرية في إطار حملتها لإعادة تجهيزها لمواجهة تحديات الأمن البحري بما في ذلك القرصنة والسطو المسلح في البحر. وتم توقيع عقود لشراء المزيد من زوارق خفر السواحل وسفينتي خفر سواحل لزيادة الأسطول الحالي وتوسيع نطاق وصول البحرية ما وراء المنطقة الاقتصادية الخالصة إلى أعالي البحار. وزادت قدرات سرب القوارب الخاصة التابع للبحرية زيادة كبيرة للتعامل على وجه التحديد مع القرصنة والسطو المسلح فضلا عن حوادث الجرائم العنيفة الأخرى في البحر. والبحرية أيضا في صدد إنشاء قواعد أمامية للعمليات على طول ساحل غانا لتقليل وقت استجابة القوات البحرية في حالات اعتراض أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر. وبدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يجري إعداد ثلاث وثائق قانونية واستراتيجية وتشغيلية ستعزز عند اعتمادها أدوار ومسؤوليات القوات البحرية في التعامل مع أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن وغيرها من الأعمال الإجرامية البحرية. والوثيقة الأولى هي الإصلاحات القانونية الوطنية التي تُدرج أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجَّهة ضد سلامة الملاحة البحرية لمعالجة الثغرات القائمة في قوانين مكافحة القرصنة في غانا. والوثيقة الثانية هي الاستراتيجية البحرية الوطنية المتكاملة التي تتضمن ستة أهداف

استراتيجية ومصممة للتعامل مع تعزيز تنمية اقتصاد أزرق مزدهر؛ وتعزيز إطار الإدارة البحرية؛ وضمان سلامة وأمن المجال البحري للبلد؛ وتعزيز بناء القدرات والبحوث وتبادل المعارف؛ وحماية البيئة البحرية والساحلية؛ وإرساء التعاون الإقليمي والدولي الفعال. والوثيقة الثالثة هي الإجراء التشغيلي الموحد المنسَّق الذي يسعى إلى تشجيع التآزر بين وكالات إنفاذ القانون البحري ومعالجة أوجه التداخل بين أدوار هذه الوكالات، التي يمكن أن تؤدي إلى ازدواجية الجهود في التعامل مع الجرائم البحرية. وبالإضافة إلى ذلك، ما فتئ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يضطلع بأنشطة تنمية قدرات المدعين العامين والجهاز القضائي في مجال قانون البحار وأجرى عمليات محاكاة للمحاكمات بغية صقل مهارات هؤلاء المهنيين في التعامل مع قضايا القرصنة والسطو المسلح في البحر وغيرها من الجرائم البحرية. وفي الوقت الراهن، يخضع عشرون مدعيا عاما من وزارة العدل وإدارة المدعي العام لتدريب افتراضي في مجال قانون البحار وتقنيات المقاضاة في القضايا البحرية.

7 - وتشمل الجهود التي تبذلها نيجيريا لتعزيز أمن البيئة البحرية النيجيرية إعادة تمويل المنصات البحرية؛ وتنفيذ عمليات الأمن البحري؛ وتحسين التعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين بالمجال البحري وعمليات الأمن البحري وتعزيز التعاون الإقليمي. وحقق برنامج تجديد أسطول البحرية النيجيرية الحالي نجاحات متواضعة شملت كلا من البناء المحلي والأجنبي للسفن مع استمرار البناء المحلي لزورق للدفاع الساحلي يبلغ طوله 42 مترا في ترسانة السفن Naval Dockyard Limited في لاغوس و 21 زورقا نهريا لخفر السواحل في حوض SeWA West Africa Limited في بورت هاركورت، نيجيريا. وتشمل المقتنيات الأخيرة امتلاك *NNS Kada*، وهي سفينة نقل قوارب إنزال من حوض بناء السفن Albwardy Damen في الإمارات العربية المتحدة و *NNS Lana*، وهي سفينة للمسح المائي، من حوض بناء السفن OCEA في فرنسا.

8 - وعلاوة على ذلك، تسعى البحرية النيجيرية إلى تعزيز المناقشات الجارية مع مصنعي المعدات الأصلية للشروع في بناء السفن المحلية داخل البلاد كوسيلة مستدامة لضمان توافر الأسطول ونقل التكنولوجيا. وقد افتتح الهيكل المتكامل للأمن القومي وحماية المجاري المائية، المعروف أيضا باسم مشروع Deep Blue في عام 2021 لتأمين المياه النيجيرية حتى خليج غينيا ومعالجة حوادث القرصنة والسطو المسلح في البحر وغيرها من الجرائم في البحر. والمشروع هو أول استراتيجية متكاملة للأمن البحري في غرب ووسط أفريقيا. ويشمل مركزا للقيادة والتحكم والاتصالات والحوسبة والاستخبارات لجمع المعلومات الاستخبارية وجمع البيانات؛ و 16 عربة مصفحة للدوريات الساحلية؛ و 600 من الجنود المدربين تدريبا خاصا على اعتراض السفن، والمعروفة وحدتهم باسم وحدة الأمن البحري؛ وسفينتين للبعثات الخاصة؛ و 17 قاربا اعتراضيا سريعا؛ وطائرتين للبعثات الخاصة لمراقبة المنطقة الاقتصادية الخالصة للبلد؛ وثلاث طائرات هليكوبتر للبعثات الخاصة لعمليات البحث والإنقاذ؛ وأربع طائرات مسيَّرة.

9 - وشاركت نيجيريا في عمليات مختلفة للتصدي بشكل ملائم لأعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر وغير ذلك من التهديدات الناشئة للاستخدام السلمي للمجال البحري. ويشمل ذلك العمليات البحرية River Sweep و Awatse و Tsare Teku و Calm Waters و Swift Response. وتدعم هذه الجهود من خلال المراقبة الفعالة للمجال البحري باستخدام البنية التحتية للإحاطة بالأحوال البحرية. وتمتلك البحرية النيجيرية حاليا 24 مركزا للإحاطة بالأحوال البحرية تضم نظم القدرة الإقليمية للتوعية البحرية ونظم عين الصقر. وتنعكس نتيجة هذه الجهود في زيادة عدد الساعات التي تقضيها سفن البحرية النيجيرية

في الدوريات مقارنة بالسنوات السابقة. فعلى سبيل المثال، كان أكثر من 71,05 في المائة من السفن العاملة التابعة للبحرية النيجيرية في البحر إجمالا لمدة 258 32 ساعة بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر 2021 مقابل ما مجموعه 758 27 ساعة تمت تغطيتها في عام 2020. وإجمالا، تم اعتراض 64 سفينة متورطة في القرصنة والسطو المسلح في البحر وغيرها من العمليات غير القانونية في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير 2021 إلى آب/أغسطس 2022.

10 - وقد طورت نيجيريا تآزرا فعالا على المستوى التشغيلي بين وكالاتها الأمنية البحرية وأصحاب المصلحة من خلال التعاون بين الوكالات. ومن النتائج الإيجابية لهذا التعاون بدء العمل بالإجراءات التشغيلية الموحدة المنسقة بشأن اعتقال واحتجاز ومحاكمة السفن والأشخاص في البيئة البحرية لنيجيريا في كانون الثاني/يناير 2017. وتعمل الوكالات البحرية النيجيرية بانتظام مع مكتب المدعي العام للاتحاد منذ إنشائه بشأن طرائق تنفيذه. كما تعززت فعالية الإجراءات التشغيلية الموحدة المنسقة باعتبارها صكا قانونيا لإدارة الجرائم البحرية في نيجيريا من خلال قانون قمع القرصنة والجرائم البحرية الأخرى لعام 2019. ويظهر القانون الذي وضع موضع اختبار بالفعل مع صدور حكم الإدانة الأول بموجبه في عام 2021 عزمَ الحكومة على إنفاذ القانون البحري داخل المنطقة وهو بمثابة رادع استراتيجي لارتكاب مختلف الجرائم داخل البيئة البحرية النيجيرية وفي خليج غينيا. والجدير بالذكر أنه قد أدين حتى الآن 20 قرصانا بموجب قانون قمع القرصنة والجرائم البحرية الأخرى.

11 - وبالنظر إلى الطبيعة العابرة للحدود الوطنية والمرتبطة بالهجرة للجرائم البحرية المعاصرة، تتعاون نيجيريا مع القوات البحرية الإقليمية والشركاء الدوليين لتعزيز إنفاذ القانون البحري عبر الحدود البحرية الوطنية سعيا لتحسين الأمن في خليج غينيا. وتماشيا مع مدونة ياوندي لقواعد السلوك المتعلقة بتعاون القوات البحرية المبرمة بين دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وضعت البحرية النيجيرية، بالتنسيق مع القوات البحرية الإقليمية الأخرى، تدابير للكشف عن الجرائم المرتبطة بالهجرة. وتحقيقا لهذه الغاية، أقرَّت البحرية النيجيرية والقوات البحرية في القطاع E التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وقوة الدرك في النيجر مؤخرا مذكرة تفاهم للقيام بدوريات مشتركة في نطاقهما البحري المشترك.

12 - وبالإضافة إلى ذلك، ساهم منتدى التعاون البحري لخليج غينيا ومنبره لتبادل المعلومات وتفادي التضارب الذي جمع بين القوات البحرية الإقليمية والدولية ومؤسسات الشحن ومراكز الإبلاغ بشكل كبير في الحد من القرصنة في خليج غينيا. وشاركت في رئاسة المنتدى نيجيريا وممثل مركز التنسيق الأقاليمي لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للسلامة والأمن البحريين في وسط وغرب أفريقيا في ياوندي. وسجل نجاح من خلال هذه الوسيلة من التآزر، بما في ذلك إنقاذ السفينة *MT Maximus* من محاولة لاختطافها على يد قراصنة في حزيران/يونيه 2016 وقيام بنن باعتقال وتسليم سفينة القراصنة، *MT Dejikun*، إلى نيجيريا.

13 - واعترافا بمركزية التعاون في عمليات الأمن البحري الناجحة، ولا سيما في مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر، واصلت نيجيريا وضع تدابير لتعزيز التعاون والتآزر مع الدول البحرية الأخرى والوكالات البحرية الدولية. وبناء على ذلك، تعقد مؤتمرات دولية منتظمة وتجري مناورات بحرية مع القوات البحرية للدول الأخرى والجهات صاحبة المصلحة البحرية المهمة لتنمية القدرات وتبادل الاستخبارات والمعلومات. وعمقت هذه المشاورات فهم الجهات صاحبة المصلحة للحالات الأمنية الناشئة والحاجة إلى تعزيز التعاون.

14 - وفي عام 2022، شاركت البحرية النيجيرية بنشاط في مناورات Obangame Express و Iron Water و Edi-Diana و the Allied Atlantic. وكانت هذه المناورات والعمليات التي تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي/الإقليمي وتضافر الجهود في مواجهة التحديات في البيئة البحرية النيجيرية، مسؤولة جزئيا عن زيارة السفن الحربية الأجنبية إلى نيجيريا في عام 2022. وعلى وجه الخصوص، تلقت البحرية النيجيرية، في عام 2022 وحده، زيارات سفن حربية من كندا (*HMCS Goose Bay*) و *HMCS Moncton*) وإسبانيا (*MV Serviola*) وإيطاليا (*Luigi Rizzo*) والكاميرون (*CNS Dipikar*) وغانا (*GNS Ankobra*) وفرنسا (*BH Borda*) والبرازيل (*União*) والولايات المتحدة الأمريكية (*USCGC Mohawk*) والهند (*INS Tarkash*). وتُوّجت هذه الزيارات بمناورات وعمليات مشتركة كان الهدف منها هو الحد من أعمال القرصنة وغيرها من الأنشطة غير القانونية في البيئة البحرية النيجيرية. وكانت للبحرية النيجيرية أيضا اتصالات منتظمة مع الجهات صاحبة المصلحة البحرية الأخرى، وبخاصة وكالات إنفاذ القانون البحري في خليج غينيا، تحت رعاية الإجراءات التشغيلية الموحدة المنسقة بشأن اعتقال واحتجاز ومحاكمة السفن والأشخاص في البيئة البحرية لنيجيريا.

15 - واعتمدت توغو تدابير لمكافحة القرصنة منذ عام 2010. وتسترشد جهودها بالمرسوم رقم 2014-113 المؤرخ 30 نيسان/أبريل 2014 بشأن عمل دولة توغو في البحر. ولا تزال المبادئ الأساسية لهذه الإجراءات تتمثل في تنسيق الموارد وتجميعها. ويعني التنسيق وضع إجراءات مختلف الإدارات المعنية بالمرسوم تحت السلطة الفعلية لهيئة واحدة هي المجلس الأعلى للبحار على المستوى الاستراتيجي والمحافظة البحرية على المستوى التشغيلي، بغية إضفاء مزيد من الاتساق وبالتالي مزيد من الفعالية على إجراءاتها في مكافحة الجريمة البحرية. وهي تقوم بتجميع مواردها، ولا سيما البحرية الوطنية، وقوة الشرطة البحرية، ومكتب ربان الميناء، لدعم خدمة الهيئات الإدارية الأخرى التي تفتقر إلى موارد بحرية، مثل مديرية الشؤون البحرية ومديرية مصائد الأسماك ومديرية شؤون البيئة من أجل الاضطلاع بمهامها في مراقبة البحار ومراقبتها. ولمواجهة تزايد أعمال القرصنة والاتجار غير المشروع في البحر، اعتمدت توغو في 11 آذار/مارس 2016 القانون رقم 2016-004 بشأن مكافحة القرصنة وغيرها من الأعمال غير المشروعة وممارسة الدولة لسلطاتها الشرطية في البحر. ويتماشى هذا القانون مع التزامات توغو الدولية. وهو ينص على أن يتلقى ممثلو الدولة، لدى ممارستهم لسلطات الشرطة في البحر، أوامر بالاستطلاع أو الزيارة أو التفتيش لتحديد هوية السفن المبحرة بصورة قانونية، وعند الاقتضاء، لإجراء عمليات تفتيش للأعلام والتحقق من الوثائق الموجودة على متنها. وتجدر الإشارة إلى أن مرتكبي الجرائم المحددة والمتواطئين معها يمكن مقاضاتهم ومحاكمتهم أمام المحاكم التوغولية. وفي هذا السياق، خضع القانون الجنائي لعام 2015 للتعديل في عام 2016 بموجب القانون رقم 2016-027 المؤرخ 11 تشرين الأول/أكتوبر 2016. وبموجب أحكام المادة 1068 من القانون الجنائي، "المحاكم الوطنية مختصة بالنظر في القضايا المتعلقة بأعمال القرصنة المرتكبة خارج حدود المياه الإقليمية، بغض النظر عن جنسية الجناة وبغض النظر عن علم السفن أو المنصات المعنية". ويؤيد هذا الحكم أيضا استخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية الممنوحة لأي دولة على أعمال القرصنة المرتكبة في أعالي البحار ومبدأ الولاية القضائية الحصرية على السفن التي ترفع علم توغو. كما أن توغو طرفٌ في الميثاق الأفريقي بشأن السلامة البحرية والأمن البحري والتنمية الذي اعتُمد في مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بشأن السلامة والأمن البحريين والتنمية في أفريقيا في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2016، والذي يحدد هيكلا أفريقيا جديدا للسلامة البحرية والأمن البحري ووسائل تطوير الاقتصاد الأزرق للقارة.

16 - وعلى الصعيد التشغيلي، يمكن الاستشهاد بالأداء الجيد لتوغو في مكافحة القرصنة. ولقد أحبطت قواتها البحرية الوطنية هجوما للقراصنة في مياهها الإقليمية أدى إلى اعتقال ومحاكمة تسعة متهمين من قبل محكمة الاستئناف في لومي في 5 تموز/يوليه 2021. كان هذا ممكنا بفضل الموارد المادية التي نشرتها بحريتها الوطنية، ولا سيما مركبتي النقل السريع للكوماندوس اللتين تلقتهما في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بفضل التعاون العسكري الفرنسي. وبما أن ممارسة الشرطة القضائية في البحر تتطلب المواءمة لتمكين تسجيل الجرائم المرتكبة في البحر ومقاضاة الجناة، فقد صُدِّق في أيار/مايو 2022 على الوثيقة التي تتضمن الإجراءات التشغيلية الموحدة المنسقة في لومي بفضل دعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إطار المشروع الإقليمي للاتحاد الأوروبي لدعم الأمن البحري المتكامل لغرب أفريقيا. وباعتماد تلك الوثيقة، أصبح الآن تنفيذ إجراءات تشغيلية منسقة وموحدة في توغو بشأن إلقاء القبض على الأشخاص المتورطين في الجرائم البحرية واحتجازهم ومحاكمتهم، فضلا عن تسليم الأدلة وجمعها، حقيقة واقعة.

المرفق الثاني

مساهمات الدول الأعضاء غير الموقعة على مدونة ياوندي لقواعد السلوك وغيرها من الكيانات في مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا

1 - فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها الدول غير من خارج خليج غينيا لمكافحة القرصنة والسطو المسلح، من المهم التذكير بمشاركة البرازيل في مبادرات التعاون والعمليات المشتركة مع بلدان المنطقة. وللبرازيل مجموعة واسعة من برامج التعاون مع العديد من بلدان غرب أفريقيا، بما في ذلك تدريب ضباط البحرية الأجانب. وتشمل هذه البرامج أنغولا وكابو فردي والكاميرون وساو تومي وبرينسيبي وغيرها. وللبرازيل أيضا تاريخ من التعاون مع ناميبيا، منذ عام 1994، للمساعدة في إنشاء البحرية الناميبية وتدريبها.

2 - وبالإضافة إلى المناورات الدولية والعمليات المشتركة، مثل مناورتي Obangame Express و Grand African Nemo، كثفت البرازيل أيضا مبادرة غينيكس (Guinex) للعمليات المشتركة والتعاون لمساعدة بلدان المنطقة على ضمان الأمن البحري. وتجري عملية غينيكس مناورات تدريبية وعمليات مشتركة مع القوات البحرية من عدة بلدان في خليج غينيا، سواء في البر أو في البحر. وعلى مدى عامين متتاليين، أرسلت فرقاطة تابعة للبحرية البرازيلية إلى خليج غينيا في إطار عملية غينيكس. ومجموعة أصدقاء خليج غينيا التابعة لمجموعة الدول السبع هي أيضا منتدى مهم للدول من خارج خليج غينيا للعمل بصورة تعاونية على القضايا المتعلقة بهيكل ياوندي. وفي عام 2019، أصبحت البرازيل عضوا كاملا في مجموعة أصدقاء خليج غينيا التابعة لمجموعة الدول السبع وما فتئت تدعم أنشطتها.

3 - وتشعر الصين بقلق بالغ إزاء انعدام الأمن البحري في خليج غينيا. وقدمت الصين، في حدود قدراتها، الدعم إلى بلدان المنطقة من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف لتعزيز قدرتها على صون الأمن البحري، ودعمت المجتمع الدولي في زيادة اهتمامه وإسهامه في هذا الصدد. وفي أيلول/سبتمبر 2018، أعلن الرئيس شي جينبينغ عن ثماني مبادرات رئيسية بالتعاون مع الدول الأفريقية في قمة بيجين لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي، بما في ذلك "التعاون في مجال السلام والأمن"، موضحا أن الصين ستدعم دول منطقة خليج غينيا في جهودها للحفاظ على الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب.

4 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، عقد منتدى التعاون الصيني الأفريقي مؤتمره الوزاري الثامن الذي اعتمد فيه خطة عمل داكار (2022-2024)، التي أكد فيها المنتدى أنه سيزيد من تعزيز تنفيذ خطة السلام والأمن الصينية الأفريقية، وإعلان داكار، الذي شدد فيه على استعداد الصين لدعم البلدان الأفريقية في مواجهة التهديدات الإرهابية ومكافحة القرصنة. وفي تموز/يوليه 2019 وتموز/يوليه 2022، عقد منتدى السلام والأمن الصيني الأفريقي اجتماعين واصلت فيهما الصين وأفريقيا تنسيق المواقف السياسية ومواءمة الرؤى والإجراءات بشأن التعاون في مجال السلام والأمن. وفي أيار/مايو 2022، عقد الجيش الصيني أول ندوة عبر الإنترنت حول الوضع الأمني في خليج غينيا، حضرها بشكل افتراضي قادة القوات البحرية أو خفر السواحل في 19 دولة حول خليج غينيا، بالإضافة إلى رئيس مركز التنسيق الأقاليمي. وأجرى المشاركون مناقشات متعمقة حول موضوع الأمن البحري لخليج غينيا من منظور المجتمع البحري الذي يربطه مستقبل مشترك. كما تبرعت الصين بالسفن ومرافق إصلاح السفن وقطع الغيار لدول المنطقة، وأرسلت خبراء للمساعدة في التشغيل والصيانة، ودعت ضباطا وجنودا من دول المنطقة لدراسة القيادة البحرية ومتابعة دورات فنية في الصين. وأرسلت الصين مرارا سفنا بحرية لزيارة بلدان في منطقة خليج غينيا، وأجرت تبادلات

مهنية ومناورات بحرية مشتركة لمكافحة القرصنة مع القوات البحرية لبلدان المنطقة، وشاركت في المؤتمرات البحرية الدولية التي نظمتها بلدان المنطقة.

5 - وكان لفرنسا وجود عسكري شبه متواصل بحرا (عبر مهمة كوريمبي) وبرا (عبر قوات متمركزة مسبقا في السنغال وكوت ديفوار وغابون) لأكثر من 30 عاما. وتنشر البحرية الفرنسية سفينة قتالية في خليج غينيا بشكل دائم تقريبا (48 أسبوعا على الأقل في السنة). وتتمثل مهامها في ضمان الأمن البحري من خلال استعدادها لمساعدة أي سفينة تواجه صعوبات؛ والمساعدة في تفعيل هيكل ياوندي، من خلال التعاون والاتصال الدائم مع مراكزه ووحداته؛ والمشاركة في تطوير قدرات الشركاء الإقليميين (دوريات نيمو وساغني الأفريقية المشتركة، والمناورة الإقليمية السنوية Grand African Nemo، والتبادلات الثنائية).

6 - وتشارك القوات المتمركزة مسبقا، التي هي أكثر اعتمادا على البر، في شراكات على نفس المنوال المذكور أعلاه (تأمين الخط الساحلي). وطورت الشراكات العسكرية بمرور الوقت من خلال تدريب الطلاب العسكريين لدول المنطقة في الكليات الفرنسية (من قبيل الكلية البحرية) أو هيئات التدريب الإقليمية التي تدعمها فرنسا (من قبيل المعهد الأقاليمي للأمن البحري، وكلية تيكا البحرية). وتنشر فرنسا أيضا 14 ضابطا متعاونا وتموِّل المعدات والبنية التحتية للشركاء الإقليميين. وتتمثل الفلسفة الكامنة وراء أعمال الشراكة العسكرية التي تقوم بها فرنسا في إتاحة تعزيز الشركاء الإقليميين تدريجيا، بطريقة تتكيف مع احتياجاتهم وتراعي خصوصياتهم المحلية.

7 - وعلى نطاق أوسع، تشارك فرنسا في مختلف هياكل الحوار والتنسيق من أجل الأمن في خليج غينيا (مجموعة أصدقاء خليج غينيا التابعة لمجموعة الدول السبع، منتدى التعاون البحري لخليج غينيا ,ومنبره لتبادل المعلومات وتفادي التضارب، والاجتماعات والندوات). وعلى وجه التحديد، تشترك في تنظيم الندوة السنوية لرؤساء الأركان البحرية في خليج غينيا مع شريك أفريقي. وفرنسا هي إحدى الجهات صاحبة المصلحة في مفهوم عمليات الوجود البحري المنسق للاتحاد الأوروبي الذي دعمت إنشائه. والهدف من خلال هذه الأداة هو السماح بتنسيق أفضل للموارد العسكرية لدول الاتحاد الأوروبي فيما بينها، فضلا عن توزيع أفضل لإجراءات بناء القدرات من خلال تجنب الازدواجية في الجهود المبذولة. وقد عين الاتحاد الأوروبي منسقا إقليميا لخليج غينيا للترويج لمفهوم عمليات الوجود البحري المنسق في الدول الساحلية، وتوجيه تنفيذ المعونة الأوروبية، والعمل على تحسين الإطار القانوني (الإدارة المحلية للقراصنة). وسُلِّمت معدات إلى القوات البحرية للبلدان الساحلية من قبل مرفق السلام الأوروبي في عام 2022. واليوم، تروج فرنسا، بوصفها أكبر مساهم في عمليات الوجود البحري المنسق، لنموذج التعاون هذا وتدعم تنميته.

8 - وعلاوة على ذلك، تشارك فرنسا مباشرة في بعض البرامج الأوروبية (من قبيل مشروع التعاون في مجال الموانئ، ومشروع الاتحاد الأوروبي لأمن الموانئ في غرب ووسط أفريقيا) أو تدعمها (بما في ذلك شبكة خليج غينيا الأقاليمية، وبرنامج الدعم الأمني المتكامل في غرب أفريقيا، وبرنامج تحسين الإدارة الإقليمية لمصايد الأسماك في غرب أفريقيا). وتستضيف فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مركز توعية القطاع البحري لأغراض التجارة - خليج غينيا وهو هيكل فرنسي - بريطاني (يدعمه مركز التعاون والتوعية الإعلامية البحرية في بريست ومركز المعلومات المتعلقة بالتجارة البحرية في بورتسموث) كنقطة محورية للإحاطة بالأحوال البحرية والمستوى الأول من التنبيه في حالة وقوع حدث بحري. ومن خلال مركز توعية القطاع البحري، ووفقا للتوصيات المتعلقة بأفضل الممارسات لغرب أفريقيا، تكفل للسفن المدنية أن يكون لديها دائما شخص يؤدي دور جهة اتصال قادر على طلب المساعدة، سواء

كانت إقليمية أو دولية. ويسهم مركز توعية القطاع البحري لأغراض التجارة – خليج غينيا، الذي أنشئ استجابة لطلب الصناعة البحرية، في تطوير هيكل ياوندي من خلال مختلف المنتديات والتوصيات المتعلقة بالأمن البحري. وأخيرا، تتعاون فرنسا مع جميع حلفائها ثنائيا لتطوير المعرفة المتبادلة بمنطقة العمليات والمبادرات الأمنية الجديدة (البرازيل والمملكة المتحدة والولايات المتحدة).

9 - ويتخذ دعم ألمانيا لزيادة قدرات الدول والمنظمات الإقليمية المتضررة وتعاونها أساسا شكل المشاركة في الأنشطة ذات الصلة تحت مظلة الاتحاد الأوروبي، سواء في إطار آليات الأمن الداخلي أو الخارجي للاتحاد الأوروبي. وبين عامي 2002 و 2022، زادت ألمانيا نشاطها بقدر كبير، مع تسجيل زيادة حادة خلال السنوات الماضية. وعلى الصعيد الثنائي، تدعم ألمانيا رابطة بلدان حافة المحيط الهندي (التي تضم أيضا العديد من الدول الأفريقية الأعضاء) كشريك في الحوار، وببرنامج مدته سنتان لأنشطة بناء القدرات في المجالات ذات الأولوية، بما يشمل السلامة البحرية والأمن البحري وإدارة مخاطر الكوارث.

10 - وفي إطار رئاسة مجموعة الدول السبع، تولت ألمانيا الرئاسة المشتركة لمجموعة أصدقاء خليج غينيا إلى جانب كوت ديفوار. وسيركز الرئيسان المشاركان بشكل استراتيجي على دعم القدرة على الصمود وسيادة القانون في سياق الأمن البحري، وحماية الموارد البحرية والتنوع البيولوجي، فضلا عن تعزيز الاستجابات الإقليمية المنسقة ومواءمة المبادرات الدولية مع الاحتياجات والخطط الإقليمية. وتدعم ألمانيا أيضا الجهود الإقليمية المبذولة في مجال الأمن البحري عن طريق مساعدة الدول الأعضاء في إجراء التحقيقات ومقاضاة أعمال القرصنة والسطو المسلح من خلال مختبر الشرطة الجنائي ومركز التميز في أبيدجان، كوت ديفوار. كما تقدم ألمانيا خبرتها لقوات الأمن الإقليمية من خلال التدريب وتبادل أفضل ممارسات الشرطة الاتحادية الألمانية. وستساهم ألمانيا بمبلغ 2,5 مليون يورو في الأكاديمية الدولية لمكافحة الإرهاب في جاكفيل، كوت ديفوار في عام 2022.

11 - وشاركت الهند في المداولات غير الرسمية لمجموعة أصدقاء خليج غينيا التابعة لمجموعة الدول السبع في آب/أغسطس 2020 ودعيت للانضمام إليها في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وشاركت الهند في اجتماعها العام الأول الذي عُقد عبر الإنترنت في الفترة من 1 إلى 3 كانون الأول/ديسمبر 2020 (كانت غابون والولايات المتحدة الرئيسين المشاركين لعام 2020). وفي عام 2021، شاركت الهند في الاجتماع العام الذي عُقد عبر الإنترنت في الفترة من 23 إلى 25 حزيران/يونيه 2021 وفي الاجتماع العام الذي عُقد من 24 إلى 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 في داكار مع تمثيل من قبل سفارة الهند في داكار (كانت السنغال والمملكة المتحدة الرئيسين المشاركين لعام 2021). وكان الاجتماع العام المقرر عقده في برلين في 5 و 6 تموز/يوليه 2022 أول اجتماع عام يعقده الرئيسان المشاركان لعام 2022، وهما ألمانيا وكوت ديفوار. كما شاركت الهند في الاجتماع العام الأخير الذي عُقد عبر الإنترنت في 6 تموز/يوليه 2022. ونشرت البحرية الهندية سفينة بحرية في خليج غينيا لمدة 41 يوما بدءا من 4 أيلول/سبتمبر 2022. وشاركت السفينة مشاركة فاعلة في الجهود المبذولة لمكافحة القرصنة والسطو المسلح كما شاركت في حلقات العمل المخصصة للتدريب والتوعية في المنطقة. ويتكامل مركز دمج المعلومات – منطقة المحيط الهندي في غوروغرام، بالقرب من نيودلهي، مع هيكل ياوندي، من خلال موظف اتصال من بلد ثالث متمركز في نيودلهي ويسهم بفعالية في التوعية بالأحوال البحرية في المنطقة.

12 - وبالنظر إلى أن غالبية الحوادث تقع في المياه الإقليمية للدول الساحلية، تولي اليابان أهمية لتعزيز قدرة تلك الدول على إنفاذ القانون البحري. وما فتئت اليابان تسهم في المبادرات والهياكل الدولية لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في بحر خليج غينيا على النحو المبين أدناه.

13 - ففي عام 2014، ساهمت اليابان بمبلغ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في صندوق المنظمة البحرية الدولية الائتماني للأمن البحري في غرب ووسط أفريقيا لتنفيذ مشاريع الأمن البحري في خليج غينيا. وفي عام 2015، ساهمت اليابان بحوالي 5 ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في الأكاديمية الإقليمية للعلوم والتقنيات في بحر أبيدجان لشراء معدات. وفي عام 2019، ساهمت اليابان بمبلغ 0,4 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشروعه المخصص لتدريب 94 موظفا من الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون البحري في دول خليج غينيا في مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام بهدف تعزيز قدرتهم على مكافحة الجرائم البحرية. وفي عام 2020، ساهمت اليابان بمبلغ 0,26 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشروعه لتدريب 38 موظفا من دول خليج غينيا المشاركة في السياسات البحرية في مركز مارتن لوثر أغواي الدولي للقيادة وحفظ السلام بهدف تعزيز قدرتهم على مكافحة القرصنة. وفي عام 2021، ساهمت اليابان بمبلغ 0,38 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشروعه لتوفير دورات تدريبية حول الأنظمة البحرية ومكافحة القرصنة لموظفي دول خليج غينيا المشاركين في السياسات البحرية في مركز مارتن لوثر أغواي الدولي للقيادة وحفظ السلام. وفي عام 2022، منحت اليابان ما يقرب من 2,2 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لنيجيريا لشراء قارب دورية عالي السرعة. ومنذ عام 2001، عقد خفر السواحل الياباني، بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، دورات تدريبية منتظمة لوكالات إنفاذ القانون البحري الأفريقية، والتي تشارك فيها دول خليج غينيا منذ عام 2017.

14 - ويواصل الاتحاد الروسي تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة القرصنة وضمان أمن حركة الملاحة البحرية التجارية، بما في ذلك في خليج غينيا. وعلى سبيل المثال، في تشرين الأول/أكتوبر 2021، قامت القوات البحرية للاتحاد الروسي برحلة إلى تلك المنطقة من قبل مفرزة من السفن، تم خلالها منع محاولة اختطاف السفينة التجارية *لوسيا*. ونوقش الأداء الناجح للبحارة الروس بالتفصيل خلال الجلسة العامة الثالثة لمنتدى التعاون البحري لخليج غينيا، التي عُقدت في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وأثنى عليه المنظمون والمشاركون بالغ الثناء، ومن بينهم مالكو الناقلة المذكورة. وينوّه الاتحاد الروسي بأنشطة البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية الذي يشرف عليه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والذي أسهم إسهاما ملحوظا في الجهود المشتركة الرامية إلى تطبيع الحالة قبالة القرن الأفريقي من حيث وضع حد مستدام لخطر القرصنة. ودأب الاتحاد الروسي على تقديم مساعدة مالية إلى الدول الساحلية في خليج غينيا لتعزيز الفعالية القتالية ومعدات هياكل الأمن البحري في المنطقة. وحتى الآن، موَّلت المساهمة الروسية الطوعية السنوية في صندوق البرنامج المساعدة التقنية ذات الصلة المقدمة إلى غينيا الاستوائية وغابون وغانا ونيجيريا.

15 - وفي مؤتمري القمة المعقودين في لاكويلا في عام 2009 وفي موسكوكا في عام 2010، التزم قادة مجموعة الدول السبع بدعم تنمية قدرات الأمن البحري في أفريقيا، وتمديد الالتزامات السابقة بدعم تنمية قدرات السلطات الأمنية في عدة بلدان أفريقية. وسعيا لدعم تنفيذ هيكل ياوندي، أنشأ أعضاء مجموعة الدول السبع مجموعة أصدقاء خليج غينيا في عام 2013. ويتخذ هذا الدعم أشكالا عديدة ويجري تنفيذه من خلال

البنية التحتية للمساعدة الدولية لكل من الأعضاء. ومن ثم، تعمل مجموعة أصدقاء خليج غينيا بوصفها منتدى لتنسيق الأنشطة من أجل تعزيز فعالية هيكل ياوندي مع دول المنطقة كشركاء متناوبين ورؤساء مشاركين. وتتناول الفقرات التالية المساهمات الفردية لأعضاء مجموعة الدول السبع في مجال الأمن البحري في أفريقيا.

16 - في عام 2018، شاركت كندا وكوت ديفوار في رئاسة اجتماع مجموعة أصدقاء خليج غينيا في أبيدجان. وحشد الاجتماع، في جملة أمور، الدعم لمواءمة الأطر التشريعية في مكافحة القرصنة البحرية وتعزيز التعاون فيما بين الدول. وشاركت كندا أيضا في بناء القدرات في مجال الأمن البحري في أفريقيا. ومنذ عام 2017، دعم خفر السواحل الكندي عددا من البلدان الأفريقية لتحسين القدرات الإقليمية في مجال تبادل المعلومات والموارد، والتصدي للحوادث، وتطوير الإجراءات التشغيلية الموحدة المنسقة. وعلاوة على ذلك، شاركت البحرية الملكية الكندية في أنشطة تدريب دولية في غرب أفريقيا وتونس (عمليات Neptune Trident 17-01 و Obangame Express 19 و Operation Edifice).

17 - ومنذ عام 2019، تدعم كندا مشروعا يتصدى للتهديد المتمثل في تهريب الأشخاص عن طريق البحر. ويهدف هذا المشروع إلى توفير التدريب العملي والدعم في مجال التعاون للدول المشاركة من أجل التصدي للجرائم المرتكبة في البحر في إطار سليم يقوم على سيادة القانون. ويشكل هذا المشروع جزءا من برنامج كندا لبناء القدرات في مجال مكافحة الجريمة، وينفذه خفر السواحل الكندي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وستكمل هذه الأنشطة الجهود المبذولة في إطار البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مناورتي Obangame Express و Cutlass. وبالنسبة لمرحلة المشروع في الفترة 2021-2023، خصصت كندا 2,8 مليون دولار كندي للمشروع.

18 - وتضطلع إيطاليا بمبادرات لبناء القدرات بهدف منع أعمال القرصنة ومكافحتها في خليج غينيا في إطار حملة غابينيا البحرية. وقد تحقق ذلك في كانون الأول/ديسمبر 2021 مع إطلاق برنامج التدريب على تقديم الدعم وجمع الأدلة في إطار عمليات الزيارة والإنزال والتفتيش والاحتجاز، بتمويل من وزارة الخارجية والتعاون الدولي الإيطالية بالتعاون مع البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويهدف برنامج التدريب إلى دعم تطبيق التشريعات البحرية في مكافحة القرصنة في خليج غينيا ويتكون من أنشطة تدريبية لصالح القوات البحرية العسكرية لغانا ونيجيريا. وشاركت إيطاليا أيضا في عملية Obangame Express لعام 2021 بالتعاون مع قوات البحرية الأوروبية وبحرية الولايات المتحدة والدول الساحلية في غرب إفريقيا وخليج غينيا المشاركة في هيكل ياوندي.

19 - وساهمت المملكة المتحدة بأكثر من 9,0 ملايين جنيه إسترليني في مشاريع بناء القدرات التي تركز على الأمن البحري في شرق أفريقيا وغرب أفريقيا ووسط أفريقيا منذ عام 2011، وعملت سواء على الصعيد الثنائي أو مع الشركاء متعددي الأطراف. وشمل ذلك تقديم الدعم لمدونة جيبوتي لقواعد السلوك الصادرة عن المنظمة البحرية الدولية والصندوق الائتماني لغرب ووسط أفريقيا، فضلا عن دعم مشاريع أخرى للمنظمة البحرية الدولية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ومع قمع أعمال القرصنة في شرق أفريقيا، انتقلت المملكة المتحدة إلى دعم قضايا الأمن البحري الأوسع نطاقا التي تؤثر على استقرار المنطقة والعوامل الاقتصادية. وفي عام 2021، ركزت المملكة المتحدة أغلب جهودها على خليج غينيا

باعتباره بقعة ساخنة عالمية في مجال القرصنة. وتشمل الجهود الجارية في المنطقة العمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إقرار تشريعات لمكافحة القرصنة في نيجيريا، وتدريب المدعين العامين الاتحاديين، وبناء القدرات مع البحرية النيجيرية. وفي عام 2021، اشتركت المملكة المتحدة والسنغال في رئاسة مجموعة أصدقاء خليج غينيا، بإطلاق مبادرات ملموسة لدعم تنفيذ هيكل ياوندي، وإدماج الصناعة والمجتمع المدني. كما دعمت المملكة المتحدة بناء القدرات الإقليمية مع التركيز على غانا ونيجيريا، بسبل منها نشر فرق تدريب في مراكز العمليات البحرية. وأجرى مركب الدورية *HMS Trent* التابع للبحرية الملكية البريطانية تدريبات ومناورات بالتعاون مع حكومات المنطقة، حُدِّدت فيها الأولويات وفقا لاحتياجات الشركاء الإقليميين في مجال بناء القدرات.

20 - وقدَّمت الولايات المتحدة التدريب والمعدات للبلدان الساحلية الأفريقية وهي تتعاون مع الشركاء الدوليين لدعم التدريبات والمناورات والعمليات البحرية. وفي شرق وغرب أفريقيا والجنوب الأفريقي، قدَّمت الولايات المتحدة أكثر من 40 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة منذ عام 2019 لزيادة التعاون الإقليمي وتبادل المعلومات التي يستند اليها في اتخاذ إجراءات حول الجرائم البحرية، بما في ذلك من خلال زيادة الإحاطة بالأحوال البحرية. وتساعد المبادرة المتعلقة بالأمن البحري وسفر الإرهابيين البلدان المتضررة على زيادة قدراتها والاستفادة من الممارسات الجيدة الموصى بها لمكافحة سفر الإرهابيين والأنشطة ذات الصلة في المجال البحري. وتوفر هذه المبادرة المعلومات والتواصل مع الخبراء المتخصصين من خلال تنظيم حلقات عمل مستمرة. كما دعمت الولايات المتحدة الجهود التي ساعدت في صياغة وإقرار تشريعات جديدة لمكافحة القرصنة في توغو ونيجيريا، وثمة تشريعات مماثلة معروضة حاليا على برلمانات بنن وغانا وكوت ديفوار لاستعراضها واعتمادها.

21 - وعلاوة على ذلك، وفرت المشاريع الممولة من الولايات المتحدة التدريب للمدعين العامين والمحققين في البلدان المذكورة آنفا للتحقيق في جرائم القرصنة ومقاضاة مرتكبيها. وتطلق الولايات المتحدة أيضا مشروعا للمراقبة من قبل دولة الميناء سيوفر التدريب والتوجيه والدعم لتحسين وظائف المراقبة من قبل دولة الميناء في بلدان مختارة. وبالإضافة إلى ذلك، تترأس الولايات المتحدة الفريق العامل التشغيلي في إطار مجموعة أصدقاء خليج غينيا التابعة لمجموعة الدول السبع وترأست مجموعة أصدقاء خليج غينيا مع الغابون في عام 2020. وفي إطار مبادرة الأمن البحري الأفريقي، تقدِّم حكومة الولايات المتحدة الدعم إلى أنغولا وجيبوتي والسنغال لبناء قدرات مستدامة للدول الشريكة على التصدي للنشاط البحري غير القانوني الذي يحدث في المياه الساحلية لأفريقيا.

22 - ورسَّخ الاتحاد الأوروبي انخراطه في تعزيز قدرات الدول الساحلية والمنظمات المعنية لمكافحة الأنشطة البحرية غير المشروعة في أفريقيا. وفي خليج غينيا، يجري حاليا تنفيذ مبادرتين للاتحاد الأوروبي. وقد وفر برنامج دعم الأمن البحري المتكامل لغرب أفريقيا الإصلاح القانوني وبناء القدرات في مجال التصدي للقرصنة والجريمة البحرية وملاحقة مرتكبيها قضائيا في 12 بلدا. وقدم برنامج دعم استراتيجية الأمن البحري في وسط أفريقيا المؤازرة لاستعراض الأطر القانونية الوطنية، وعزَز في الوقت نفسه قدرات الدول في منطقة وسط أفريقيا على إنفاذ القانون البحري والتدخل. وفي غرب المحيط الهندي، ينفذ الاتحاد الأوروبي البرنامج الإقليمي للأمن البحري بالشراكة مع عملية أتلانتا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي يدعم بناء القدرات لكامل مسار الملاحقات القضائية المتعلقة بالقرصنة في سيشيل وكينيا وموريشيوس. كما أنشئ مركزان بحريان إقليميان لتعزيز الإحاطة

بالأحوال البحرية من خلال تبادل المعلومات. وبالإضـــافة إلى برنامج النهوض بالأمن البحري الإقليمي، أطلقت مبادرتان إقليميتان في الفترة 2019-2020 تركزان على تعزيز قدرات إنفاذ القوانين والقدرات القضائية في المجال البحري للدول الســاحلية والمؤســســات الإقليمية، بالإضــافة إلى المعايير والقواعد المتعلقة بأمن الموانئ وســـلامتها. وفي عام 2021، أطلق الاتحاد الأوروبي الصـــيغة التجريبية لمفهوم عمليات الوجود البحري المنسق والتي تهدف إلى مزامنة عمليات النشر البحرية في خليج غينيا، وتعزيز تبادل المعلومات بين الشركاء الأوروبيين ودعم هيكل ياوندي. وتحول مفهوم عمليات الوجود البحري المنسق مؤخرا إلى مفهوم دائم في خليج غينيا، ويجري توسيع نطاقه ليشمل شمال غرب المحيط الهندي، بما في ذلك القرن الأفريقي.